نحو استراتيجية عربية للتدريب في الميادين الأمنية

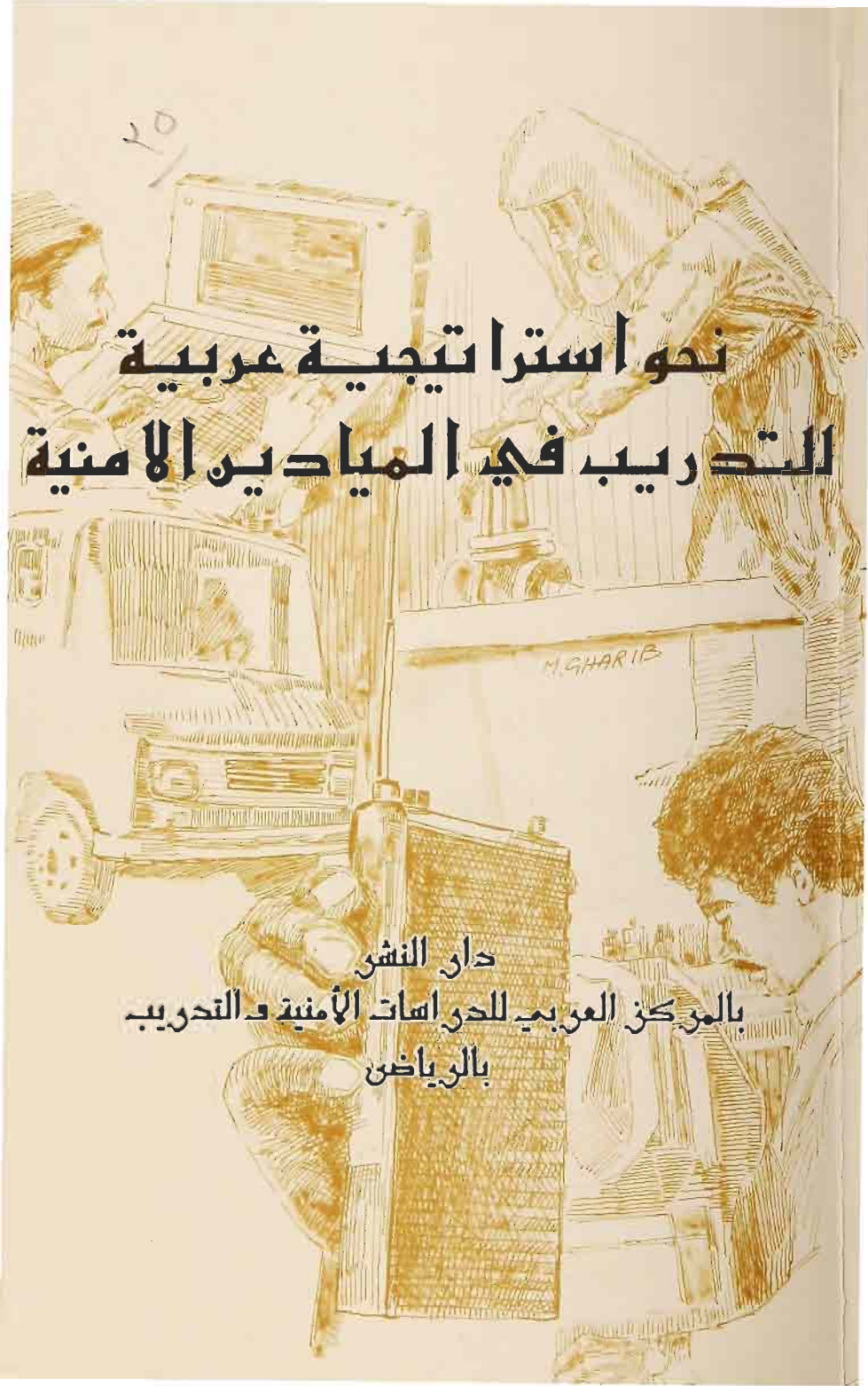

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

نحو استراتيجية عربية للتدريب في الميادين الأمنية

أبحاث الندوة العلمية الرابعة

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

١٤٠٨هـ

حقوق النشر محفوظة للناشر

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

الرياض

١٤٠٨هـ [الموافق ١٩٨٨م]

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتـــــويات

التقديم ... بقلم الدكتور فاروق عبدالرحمن سراد ... ١١

أهداف الاستراتيجية العربية للتدريب في المجالات الأمنية
الدكتور عبدالمعطي محمد عساف ... ١٣

مفهوم الشرطة في خدمة المجتمع وأساليب تطبيقه
الدكتور أحمد عصام الدين مليجي ... ٣١

الأمن الفكري والعقائدي مفاهيمه وخصائصه وكيفية تحقيقه
الدكتور أحمد علي المجدوب ... ٥٣

تطبيق الاستراتيجية العربية في الميادين الأمنية.
الدكتور محسن عبدالله ... ٧١

التدريب في الميادين الأمنية كيف نزيد من فعاليته؟
الدكتور علي محمد عبدالوهاب ... ٨٥

التقديـــــــم

يحتوي هذا الكتاب على عدد من الأبحاث تسعى في مجملها إلى إيجاد قاعدة عربية نحو استراتيجية للتدريب، والتدريب بات العملية الضرورية للتنمية العامة في أنحاء العالم العربي، ومن غير التدريب فإنه لا أمل في الارتقاء في كفاءة الأداء في أي مجال من مجالات الحياة في هذا الجزء من العالم.

ويلاحظ أن التدريب على شتى درجاته وأصنافه يعد أمراً مصاحباً لنهوض المجتمعات وتقدمها حتى أنه أصبح أمراً مفروغاً منه بالنسبة لبيئة العمل، أي عمل، والعالم العربي كما ذكرنا لفي أمس الحاجة للأخذ بالتدريب كعملية ضرورية ومصاحبة للأنشطة التي تهدف الى التنمية العامة، فاذا كان ثمة إهتمام قد ظهر في الميدان الاقتصادي بعامل التدريب فإن الميادين الأخرى بقيت تفتقر الى مثل هذا الاهتمام، وفي الميدان الأمني بالذات.

لا يكاد يذكر التدريب إلاَّ في مراحل مبكرة ومستويات متدنية من الوظائف الأمنية في حين أنه كلما زادت خطورة العمل وأهميته كلما زادت حاجته الى رفع الكفاءة ولا يتسنى ذلك إلاَّ بالتدريب فاذا ما وضع النشاط الأمني في بلد ما في سلم الأولويات وقيست معه أهمية التدريب لوجدنا أنه يعد في قمة الأولويات بالنسبة للأهمية، وفي أول السلم من حيث الأهتمام بالتدريب، هذا الوضع يعد ظاهرة تتطلب الانتباه.

ولقد قامت جهود هنا وهناك في العالم العربي للاهتمام بالتدريب في الميدان الأمني وتحتاج هذه الجهود الى قدر كبير من الدعم والمثابرة لكي ترقى الى المستوى المنشود.

ومن الجهود في الميدان العربي المشترك التي قامت بها الأجهزة الأمنية في الدول العربية الاتفاق على انشاء المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، بل والعمل على اخراجه الى حيز الوجود وقيامه بالنشاط التدريبي.

ومن هذا المنطلق أصبح المركز الجهة الأكثر احساساً وشعوراً بأهمية التدريب في الأجهزة الأمنية ومن هذه القاعدة بدأت في الظهور الأفكار التي تدعو الى تبني التدريب في المجالات الأمنية وفقاً لاستراتيجية عربية تخدم غايات بعيدة لسلامة وأمن المجتمع العربي.

فاروق عبدالرحمن مراد

أهداف الاستراتيجية العربية للتدريب في المجالات الأمنية

الدكتور عبدالمعطي محمد عساف(*)

مما لاشك فيه أن المجتمعات العربية المعاصرة وهي تحاول أن تخوض غمار عملية التنمية الشاملة في محاولة منها للتخلص من التبعية ودمل فجوة التخلف بينها وبين غيرها من المجتمعات الأكثر تطوراً، تجد نفسها في حاجة ماسة لأكثر من مطلب لابد من تحقيقه حتى يتسنى لها ذلك، ويتفق علماء التنمية على أن من أهم هذه المطالب ـ وعلى رأسها تقريباً ـ المطلب القاضي بضرورة تمتع هذه المجتمعات بالأمن والاستقرار اللازمين لبدء الانطلاقة بالحماس والانتماء الكافيين، ودونما انحرافات أو معوقات أو دونما مفاجآت قد تعصف بكل مايتم انجازه.

وفي دراسة قام بها الكاتب لبحث المتغيرات المختلفة والمتحكمة في عملية التنمية في البلاد العربية، تم تحديد أحد عشر متغيراً كان متغير الأمن والاستقرار واحدا منها، ولما تم بحث الأهمية النسبية لكل متغير من هذه المتغيرات لتحديد نموذج لأولويتها التي يفترض في المخطط الانمائي أن يراعيها ثبت للكاتب أن هذا المتغير يحتل المرتبة الثانية بين كافة هذه المتغيرات، وقد احتلت الارادة السياسية الفعالة المرتبة الأولى.

(*) أستاذ بكلية العلوم الادارية جامعة الملك سعود. الرياض.

وتشير الدراسات والتقويمات لبعض خطط التنمية في بعض البلاد العربية الى أن أهم ما عمل على تعطيل هذه الخطط وإفشالها ما يتعلق بمتغير الأمن والاستقرار، وذلك مثال الخطة السبعية الأردنية، والخطة الخمسية المصرية (بين عامي ١٩٦٥، ١٩٧٠م)، والخطة الخمسية السورية (١٩٦٥ ـ ١٩٧٠م)، حيث شهدت هذه الدول حالة تهديد مباشر لأمنها إبان حرب ١٩٦٧م مع اسرائيل.

إزاء ذلك، فإنه يصير من المحتم على هذه المجتمعات أن تتبنى وضع استراتيجية للأمن تكون سابقة على استراتيجية التنمية أو مصاحبة لها، وذلك حتى يتسنى لها خلق المناخ الملائم لانطلاقة التنمية واستمراريتها.

وهنا فان مطلب وضع استراتيجية محددة للتدريب على الأمن يصير بدوره مطلبا حيوياً ويفرض نفسه بالقدر الذي لايمكن تجاهله أبداً، وهذا ما يجعل موضوعا مثل موضوع هذه الندوة مبررا ومتمتعا بأهمية فعلية.

فماذا نعني بالأمن وبالاستراتيجية الأمنية؟
وماذا نعني باستراتيجية التدريب الأمني؟
وما أهم الأهداف المتصلة باستراتيجية التدريب الأمنية؟

تلك هي الأسئلة الأساسية التي ستتمحور هذه الورقة حول الاجابة عليها، وذلك كما تتضمنه المتابعة التالية:

فيما يتعلق بالسؤال الأول: فإنه يمكننا أن نتعرف على مفهوم الأمن بالنظر له من بعدين رئيسيين هما:

أولاً: البعد المكاني. وهنا يمكننا الحديث عن نوعين من الأمن هما:

الأمن الداخلي وهو الذي يتعلق بكل ما يتصل بالاطار الداخلي لاقليم الدولة المعنية وحماية مواطني المجتمع ضد أية مظاهر من التهديد الداخلي.

والأمن الخارجي وهو الذي يتعلق بالاطار الخارجي لاقليم الدولة وحماية مصالح مجتمعها وشعبها الحيوية المتعلقة بالدولة والمجتمعات الأخرى.

ثانياً: البعد الموضوعي وهنا يمكننا الحديث عن مجموعة من الأنواع الأساسية للأمن ، وأهمها:

أ ـ الأمن على النفس:

وهذا يفترض حماية أفراد المجتمع المعني، أو الأفراد المقيمين فوق إقليم الدولة المعنية إقامة شرعية، ضد أية مخاطر داخلية أو خارجية تهدد سلامتهم البدنية أو النفسية

ب ـ الأمن الوطني:

وهذا يعني حماية إقليم الوطن بره وبحره وجوه ضد أية أخطار أو أطماع تهدده بشكل أو بآخر، وأهم الأخطار عادة خطر التدخل والاحتلال الأجنبي «وهذا ما يتمثل في حالة الدول العربية في الخطر الذي يمثله الكيان الصهيوني بنزعاته التوسعية المعروفة والدفينة» كذلك أخطار التلوث البيئي والكوارث الطبيعية.

جـ ـ الأمن المعيشى (الاقتصادي والاجتماعي):

ويتمثل بصورة أساسية في تحقيق ما يمكن تسميته بالأمن الغذائي وبالدرجة الأساسية من ناحية أولى، وفي تبني سياسة محددة

ومتكاملة للضمان الاجتماعي ضد أية أخطار محتملة كأخطار الوفاة أو العجز أو الشيخوخة أو .

د ـ الأمن الحضاري أو الأمن الثقافي:

ويتمثل بالدرجة الأولى في تحصين ثقافة المجتمع المعني وانجازاته الحضارية ضد حملات الغزو الفكري والثقافي التي تشنها المجتمعات والحضارات الأخرى، وبصورة تهدد بطمس حضارات الأمة العربية والاسلامية وثقافتها.. وبالقدر الذي قد يؤدي الى ترسيخ علاقات التبعية بين هذه الأمة وبين الأمم والحضارات الأكثر تقدما، وقد لاحظنا كيف أن الاستعمار الفرنسي قد عمل جاهدا على طمس الحضارة الاسلامية والعربية في الجزائر المسلمة بشكل خاص وفي المغرب العربي بشكل عام، وكذلك ما يقوم به الكيان الصهيوني من ممارسات لطمس ثقافة المجتمع الفلسطيني وهويته الحضارية.

وحتى يضمن المواطن، وكذلك المجتمع، أنه محاط بسور فعلى من الأمن ازاء أية مخاطر تتصل بأي نوع من أنواع الأمن المختلفة داخلية أو خارجية، فانه لابد من قيام المجتمع المعني بوضع استراتيجية شاملة ودقيقة تضمن تحديد أهداف الأمن المختلفة، ووسائل تحقيقها والحفاظ عليها، وعدم اهمال أو تجاهل أي منها والا فانه سيظل مس المتوقع أن تتعثر استراتيجيات التنمية المختلفة.

فالاستراتيجية هي التي تمثل القالب المنظم الذي تنتظم في إطاره كافة الأهداف والسياسات والبرامج والوسائل والأدوات اللازمة لتنفيذ ذلك وإبرازه في صورة نسق واحد ومتكامل وقابل للتحقيق.

ولما كنا معنيين في هذا المجال باستراتيجية الأمن العربي فانه يصير من المحتم علينا ان نأخذ بالاعتبار أية تعقيدات سوف تطرأ على البنية الاستراتيجية نظرا لتعقد وتضخم المشكلات المتصلة بمختلف المجتمعات العربية والتي تتفاوت وتتنوع من بلد لآخر حسب ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية والتاريخية أيضا، وهذا ما يضع أولياء الأمر أمام تحد كبير ومسئولية ضخمة، الا انه تحد لابد من مواجهته وخاصة عندما ندرك مدى الصلة العضوية التي تربط المجتمعات العربية بعضها ببعض، وبالذات فيما يتعلق بقضاياها الأمنية التي ليس من السهل أن تشعر أية دولة من الدول العربية أنها بمعزل عما يدور في المجتمعات الأخرى من مشاكل وتحديات أمنية مهما ابتعدت واتسعت رقعة المكان.

وفيما يتعلق بالسؤال الثاني «استراتيجية التدريب الأمني»: فهي قياسا على الفهم السابق للاستراتيجية الأمنية تعني ذلك القالب المنظم الذي تنتظم في إطاره كافة الأهداف والسياسات والبرامج والوسائل والأدوات التدريبية التي تستهدف خلق الكوادر الأساسية اللازمة لتنفيذ استراتيجية الأمن العربية وتحقيقها بما ينسجم وقواعد العمل العلمية وصورتها الحضارية المعاصرة.

فالأمن،كما لاحظنا، لم يعد ينصرف للمفهوم التقليدي المتصل بالأمن على النفس أو بالأمن على الاقليم، أو بالأمن على السلطة، بل تعدى ذلك لمفاهيم حديثة لا تقل أهمية عما سبق، كذلك فان أساليب ووسائل تحقيق هذا الأمن لابد لها من أن تتطور بدورها ولا تقتصر على مجرد الوسائل والأساليب التقليدية التي تنسجم ومفهوم الدولة الممارسة فحسب، حيث تتولى الشرطة أو الجيش مهمة تحقيق ذلك،

بل أصبح من المحتم على المواطن، أيا كان موقعه، أن يلعب دورا حيويا في المحافظة على أمن وطنه ومجتمعه وحضارته

حتى بالنسبة لكوادر الشرطة أو الإدارة أو غيرها من الكوادر التي يفترض فيها عنايتها بموضوع الأمن فإنه لابد من تدريبها بما يضمن لها القيام بأدوارها بالشكل الذي ينسجم مع روح العصر الحضارية بعيدا عن مظاهر القمع أو غير ذلك مما يجعل الأزمة الأمنية ـ عندما توجد ـ أكثر تفاقما، ومن هنا تنبع أهمية وجود استراتيجية متطورة للتدريب الأمني حتى تتمكن المجتمعات العربية من تهيئة الكوادر العصرية لحماية الأمن العام للوطن والمجتمع بكافة أفراده وجماعاته.

وحتى يكتمل البناء الاستراتيجي لعملية التدريب الأمني فانه لابد من تحديد وتحقيق الاعتبارات التالية:

١ ـ تحديد الاحتياجات والأنشطة والوظائف الأمنية المختلفة، وذلك على اعتبار أن استراتيجية التدريب مرتبطة مباشرة باستراتيجية الأمن.

٢ ـ تحديد حجم العاملين في هذه الأنشطة والوظائف وتحديد مواصفاتهم الفنية والسلوكية والبدنية.

٣ ـ تحديد الفجوة الكمية والنوعية بين ماهو مطلوب وبين ماهو متاح من الكوادر والطاقات الأمنية.

٤ ـ تحديد الاحتياجات التدريبية المختلفة على ضوء ماسبق.

٥ ـ تصميم البرامج التدريبية والندوات المختلفة والمتصلة بوظيفة الأمن..وهذا يشمل:

أ ـ تحديد كافة الموضوعات التدريبية وموضوعات الندوات المراد عقدها.

ب ـ برمجة هذه الندوات والبرامج، موضوعيا، ومكانيا، وزمانيا، وماليا، بما يحقق الشمولية اللازمة لتنويع مهارات وقدرات المشاركين.

٦ ـ تنفيذ البرامج والندوات وإجراء التقويمات الدورية وإعادة التدريب بما ينسجم ومطالب الاحتياجات التدريبية ورفع المهارات المختلفة فعلياً.

أما ما يتعلق بالسؤال الأخير «أهداف استراتيجية التدريب»:

فإنه يمثل محور هذه الورقة وصلب اهتمامها، وسنقصر الاجابة عليه على تناول بعض الأهداف الأساسية المبرمجة لهذه الورقة والمتمثلة في:

أولاً: ترسيخ مفهوم الأمن الثقافي والعقائدي العربي وإبرازه كمهمة حضارية حتمية وملحة في مواجهة ما تتعرض له عقيدتنا الاسلامية وتراثنا الحضاري من تشويه واستلاب.

ثانياً: إبراز أهمية المواطنين كقاعدة أمنية رئيسية.

ثالثاً: إبراز أهمية العلاقة التعاونية والودية بين رجل الأمن وبين المواطن العربي كضمان لتحقيق الأمن الفعال، وبدون هذه العلاقة فإنه يصير من الصعب ضمان تحقيق الأمن المطلوب.

رابعاً: الاعداد المتكامل لرجل الأمن العربي علميا وخلقيا وبدنيا.

وفيما يلي سأتناول كل هدف من هذه الأهداف بمزيد من التحديد والتوضيح، وصولا لابراز مكانته في إطار استراتيجية التدريب الأمني العربية.

فيما يتعلق بالهدف الأول: «ترسيخ الأمن الثقافي والعقائدي»:

يكاد يمثل في إطار المرحلة الحضارية المعاصرة التي تجتازها مجتمعاتنا العربية أهم الأهداف التي يفترض فيها تعبئة رجل الأمن والمواطنين بأهميتها وبوسائل الحفاظ عليها ورعايتها، وهنالك مجموعة من الاعتبارات التي تؤكد ذلك:

أولاً: تمثل القيم أو العقائد العنصر الحضاري المميز الذي يطبع أية أمة من الأمم، أو أي مجتمع من المجتمعات، بطابع حضاري مستقل ويمنحه المعنى والنوعية وبالتالي كلما حرص مجتمع من المجتمعات على تأكيد وجوده المستقل كلما صار مطالباً بأن يحتفظ بصفته الثقافية ولونه العقائدي المميز ومن هنا يبرز التحدي الذي تواجهه الأمة العربية والاسلامية في مرحلتها الراهنة حيث تكاد تفقد ماهيتها وجوهرها حتى أن هذه القضية أصبحت من أهم قضايا الأمن التي تواجهها هذه الأمة ومواطنوها.

ثانياً: تمثل القيم والعقائد أهم العناصر التي تتحكم في سلوك الأفراد والجماعات الحياتي رغم اختلاف مواقعهم، وتوجههم تبعا لأحكامها، ومقتضياتها.

وبالتالي. كلما أمكن للجهات المسئولة ولأولياء الأمور أن يرسخوا في رجل الأمن وفي المواطن القيم والمبادىء العقائدية الايجابية التي تحض على الوطنية والجماعية والعلاقات الانسانية كلما أمكن دفع عملية الأمن دفعات قوية الى الأمام وكلما تضاعفت الانجازات الأمنية، وتراكمت الانجازات الحضارية بكافة أبعادها.

ثالثاً: تمثل القيم والعقائد المعيار الثقافي الفعال والحاسم الذي يمكن على هدية تقويم سلوك الأفراد والجماعات وعقد المقارنات المختلفة بينهم، وترتيب وتحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لكل منهم، فعلى أساس هذا المعيار يمكن الحكم على أية مواقف أو ممارسات بأنها إيجابية وحضارية وإنمائية، أو بأنها سلبية ومعوقة.

وتبرز أهمية هذا المعيار في أنه ليس من السهل التجاوز عنه أو إهماله، أو حتى الانتقاص منه، فالقيم والعقائد تؤمن بالمطلق وترفض النسبية وبالتالي المراوغة أو المساومة. واذا ما ارتبطت هذه القيم بمطلب الأمن واستراتيجيته فانه يصير من المحقق ضمان نجاح عمليات التنفيذ، ومن هنا تبرز أهمية هذا المطلب في إطار استراتيجية التدريب وتأكيده كهدف استراتيجي خلالها.

رابعاً: تمثل القيم والعقائد أهم العناصر التي تعمل على خلق التوحد والانسجام في داخل المجتمع إذ أنه كلما تم بثها واحياؤها وانتشارها بين أفراد المجتمع وجماعاته كلما توحدت معاييرهم وتجانست اتجاهاتهم وسلوكاتهم وبالتالي كلما توحدت أهدافهم وأهداف المجتمع بالقدر الذي يعزز تلاحم وتماسك المواطنين بما يضمن تكافلهم اجتماعياً وأمنياً. وبما يضمن تعزيز قدرتهم على درء أية أخطار داخلية أو خارجية وصدق الرسول الكريم «ﷺ» عندما قال: «ان المؤمنين في تعاضدهم وتراحمهم كمثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى».

أو كما قال «ﷺ»

ازاء هذه الاعتبارات فإن القوى الأجنبية المتآمرة على الأمة العربية والاسلامية عملت على تجنيد كافة قواها من أجل تشويه

وتفكيك قيم هذه الأمة وسلبها ثقافتها وتراثها الحضاري الذي يمنحها القوة ويعطيها تمايزها ومبررها الحضاري، وقد تمثلت الهجمة بصورة أساسية في:

١ ـ التشكيك في العقيدة الاسلامية والطعن في قدراتها على مسايرة التطورات الحضارية التي تجتازها الأمم والشعوب الأخرى، مما يحكم على الأمة الاسلامية بالتخلف والانهيار، وفي ذلك دعوة شريرة تطالب هذه الأمة بالتراجع عن عقيدتها والتمسك بالقيم التي تبثها الحضارات الأخرى، وقد برز ذلك واضحا في كتابات المستشرقين وفي استجابات بعض المستغربين من الأمة العربية والاسلامية الذين فتنوا بالحضارة الغربية وببريقها المادي، كما برز أكثر ما برز في ممارسة بعض القيادات التي قدر لها أن تمسك بزمام الأمر كما كانت الحال بالنسبة «لأتاتورك» وما قاده من ردة في تركيا.

وبغض النظر عن أية حجج يسوقها أنصار هذه الدعوة فانها تظل حججا باطلة فقد مثل الاسلام أهم شعاع حضاري عرفته الانسانية في الوقت الذي كانت فيه أوربا تجثم في عصور الظلام والتخلف.

وهنا تبرز أهمية إدراج مثل هذا الموضوع في إطار استراتيجية التدريب الأمني العربية وذلك لتعبئة رجل الأمن والمواطنين بأهمية عقيدتنا كعقيدة الٰهية وكعقيدة حضارية، المهم أن يتم التمسك بأحكامها فعلياً، وقد يكون ضروريا التحرز إزاء أية دعوات تطالب بالتغريب ومقاومتها، وخاصة ما يتعلق بحملات التبشير وبغيرها من الأساليب التي تحاول بث العقائد والقيم المناهضة والمتعارضة مع عقائدنا، سواء كانت تلك العقائد شرقية أو غربية، شمالية أو

جنوبية.. هذا في الوقت الذي لابد فيه من بعث القيم والمبادىء الاسلامية والحرص على تطبيقها بما يضمن إبطال أية حجج في مواجهتها.

٢ ـ التشكيك في اللغة العربية ومقدرتها على استيعاب المفاهيم والمصطلحات العلمية والحضارية التي أفرزتها الثورتان الصناعية والتكنولوجية في الغرب، ناهيك عن التهم الموجهة لهذه اللغة بأنها تتسم بالتعقيد وعدم المرونة الأكاديمية، وفي ذلك دعوة بضرورة الكف عن التعامل مع هذه اللغة واستبدال حروفها بالحروف اللاتينية كما حصل في تركيا، وتلك دعاوى ظاهرها دعوة نحو التقدم وباطنها السم الزعاف الذي يرجو لهذه الأمة أن تتحول عن لغتها وعن أهم مقوم من مقومات وجودها الحضاري والعقائدي. وخاصة أن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم.

وبغض النظر عن حجج هذه الدعاوى إلا أن المعضلة الحقة التي تواجهها مجتمعاتها من هذه الزاوية هي الصادرة عن أبنائها الذين يتغربون طلباً للعلم أو لغيره فيصير عجزهم الذاتي عن تعريب ما توصلوا اليه وإثراء حضارتهم به أهم ما يتعذر به الخصوم ويحتجون به، وأنه لابد لولاة الأمور من إدراك مدى الخطورة المتصلة بذلك فيعملون على تحرير المجتمع وأمنه إزاء هذا الخطر، وأهم ما يمكن عمله:

أ ـ إحياء حركة الترجمة للمعارف والعلوم المختلفة وتولي المجتمع اللغوي وضع المفردات الملائمة أو إقرار أية مفردات أجنبية وتهجينها، وهذا أمر حتمي لا ينقص من قيمة اللغة، بل يعمل على إثرائها ويؤكد حيويتها، ولا توجد لغة الا وقد استفادت وأضافت لنفسها نتيجة احتكاك مجتمعاتها بالمجتمعات الأخرى.

ب ـ اعتبار خطر مهاجمة اللغة من أهم مخاطر تهديد الأمن القومي والعقائدي، وتجنيد الطاقات وتدريبها لمجابهة أية دعوة تدخل ضمن هذا الاطار.

جـ ـ التركيز على ما تُسمى بعقدة الأجنبي، والعمل على حلها، وذلك بتقويم القدرات المحلية بناء على أدائها ومجهودها الحضاري وليس بناء على مدى قدرتها على التحدث باللغة الأجنبية، وكيفما اتفق وحسب، هذا مع التركيز على أهمية الاستعانة بهذه القدرات المحلية وتقديرها بما يوازي، إن لم يَفُق، التقدير للخبراء الأجانب ومساهماتهم.

٣ ـ التشكيك في العراقة الحضارية والثقافية لهذه المجتمعات والعمل على سلب أية مقومات تؤكد هذه الأصالة، سواء تمثلت في سرقة الآثار المختلفة، أو في استلاب أية موروثات شعبية وادعائها، وهذا ماعملت به الدول المستعمرة حيث عملت على سلب المتاحف والآثار المختلفة من الدول التي استعمرتها وهذا ما تقوم به دولة الكيان الصهيوني بالنسبة للآثار والموروثات الفلسطينية ومقدساتها الاسلامية

وهنا لابد من وضع استراتيجية حاسمة جدا للحفاظ على ما تبقى، ولمجابهة دعاوي من هذا القبيل، وتلك مهمة تحتاج الى مؤسسات وكوادر متفرغة ومتخصصة مما يفرض الحاجة الى التدريب على المعارف والمهارات المتعلقة بذلك لكلا الاثنين ـ رجل الأمن والمواطن ـ في هذه الأمة حماية لأمنها الحضاري، كما أنه لابد من التركيز على بعث المقومات الحضارية والحفاظ عليها وتنميتها.

وفيما يتعلق بالهدف الثاني: (خلق الاحساس والانتماء الوطني «المواطنة»):

يحتل هذا الهدف مركزا هاما بين المطالب الملحة للوجود الحضاري والتطلع الانمائي لمجتمعاتنا العربية، ويمكن للمرء الجزم بأن خطر عدم الاحساس بالمواطنة والانتماء الوطني يمثل أهم ما تواجهه قضية الأمن في هذه المجتمعات، فالانتماء الوطني هو الأساس الذي يعمل على إلغاء أية أشكال ضيقة من الولاء أو الانتماء، كالولاء الأسري أو العشائري أو القبلي أو الطائفي أو الحزبي إلخ، وبالتالي فان المواطنة تؤكد وحدة مصيره، وازدهارها، وتلك أهم المقومات والقواعد التي تزدهر على أساسها قاعدة الأمن، إذ أنه ليس من السهل أن نضمن تحقيق الأمن إذا ما تعددت الولاءات والانتماءات، لأن التعدد سيتحول في الغالب الى تناقض وصراع ليس من السهل حسمه الا بتهديد مباشر للأمن، كما أن التعدد سيعمل على تفتيت الجهود الانمائية فيمثل بذلك أهم معطل للتطور وبالتالي أهم مهدد للأمن الحضاري، وان استبدال الولاء الوطني بتلك الولاءات هو المخرج الوحيد.

وبملاحظة الأوضاع في إطار مجتمعاتنا العربية فإنه يمكننا الجزم بعمق المعضلة التي تواجهها هذه المجتمعات من هذه الناحية وبالقدر الذي نجد فيه التمزقات العشائرية والقبلية والقومية والطائفية والاقليمية أحيانا، وبالقدر الذي يضع أولياء الأمور أمام أهم وأخطر تحديات الأمن، وأنه لابد لهم من استراتيجية محددة لمواجهة ذلك، واعتباره أهم الأهداف في إطار هذه الاستراتيجية، وكذلك في إطار استراتيجية التدريب الأمنية.

وللمواطنة دعامات أساسية أهمها:

أولاً: التركيز على الشعارات والرموز الوطنية وتمجيدها بما يضمن توسيع الانتماء لها ثم توسيع التمسك بها من قبل الجميع.

ثانياً: التركيز على رفض العصبيات العائلية والعشائرية والطائفية والقومية وغيرها، وإحلال الانتماء الوطني محلها.

ثالثاً: توسيع قاعدة الضمان الوطني «الضمان العام» وإحلالها محل القواعد التقليدية للضمان، كالضمان عن طريق الأسرة أو العائلة أو الرابطة أو..

رابعاً: وضع أية اعتبارات تتصل بالوطن فوق أية اعتبارات لأية فئة أو طبقة أو جماعة أو فرد مهما كان وضعه أو نوعه أو مكانته.

خامساً: ترسيخ قواعد القانون وخضوع كل الفئات والطبقات والأفراد لها دون تمييز حسب العرق أو الطائفة أو المكانة.

سادساً: برمجة التعليم بما يعمل على بعث المواطنة وإحلالها محل أية انتماءات أخرى.

سابعاً: تعبئة رجل الأمن بمبدأ القانون فوق الجميع وبأهمية تطبيقه واحترامه دون تمييز حسب المكانة أو غيرها، ومن هنا تبرز أهمية استراتيجية التدريب التي تحرص على إعداد رجل الأمن القادر على فهم ذلك وتنفيذه.

وفيما يتعلق بالهدف الثالث: «ترسيخ العلاقة التعاونية والودية بين رجل الأمن والمواطن»:

يعد بدوره هدفا رئيسياً في إطار استراتيجية التدريب الأمني، وذلك بالاستناد للاعتبارات التالية:

أولاً: أن العملية الأمنية داخلية كانت أو خارجية، ومهما كان موضوعها، لابد لها من ركنين رئيسيين أو طرفين أساسيين هما: المواطن من جهة ورجل الأمن من جهة أخرى، وأنه لا يمكن الحديث عن أية عملية أمنية لا يبرز فيها هذان الطرفان، وبصورة تؤكد تعاونهما وفعاليتهما، حيث يستند المواطن الى رجل الأمن في الحفاظ على أمنه ومصالحه، كما يستند رجل الأمن الى المواطن الذي يمثل عيون رجل الأمن ومساعديه ووسائله في كل زمان ومكان، والمواطن هو التربة التي لا يمكن أن تنجح مهمة رجل الأمن الا اذا كانت صالحة لنموه وقابلة للعطاء والتعاون معه

ثانياً: أن رجل الأمن نفسه ليس الا مواطنا، وكذلك أهله وذووه، وهم جميعا معنيون بقضية الأمن التي هي جزء من وجودهم وحياتهم ومستقبلهم المادي والمعنوي والحضاري وبالتالي فان الحديث عن ثنائية أو ازدواجية رجل الأمن والمواطن ليس الا سن قبيل التجاوز الذي نستهدف من خلاله توضيح العلاقات فحسب، والواقع أنه ليس من السهل الفصل بين الطرفين ولابد من التركيز على توحدهما وتعاونهما.

ثالثاً: أن المواطن يمثل رجل أمن في موقعه أو مكان وجوده، فالأمن ليس مسألة فردية أو فئوية، بل هو مسألة وطنية عامة، وأنه لا يمكن

لفرد أن يبرىء نفسه من مسئولية القيام بدور رجل الأمن الا اذا كان قاصراً عن فهم العملية الأمنية أو كان مفتقداً للانتماء الوطني، ولهذا فإنه لابد من تدريب المواطنين وتعبئتهم بأسس العملية الأمنية وبوسائلها وبضرورات السلوك المتصلة بها كما أنه لابد من تدريب رجل الأمن على احترام دور المواطن في هذا المجال، والتعاون معه حتى يتحقق الهدف المأمول للجميع، وهو الأمن العام بكافة صوره وأنواعه.

ولتحقيق هذه العلاقة فانه لابد من الاستناد الى مجموعة من الوسائل والأساليب التعليمية والتدريبية المختلفة، اذ أنه لابد من أن تتضمن المناهج الدراسية للطلاب في المراحل المختلفة ما يعمل على تأكيد هذه الاتجاهات كما أنه لابد من إتمام عقد البرامج التدريبية المكثفة والمستمرة التي تحاول التركيز على ذلك مع مراعاة أن يتم كل ذلك في إطار استراتيجية عمل محددة وواضحة، وتمتلك كل وسائل الردع لأية انحرافات، وكل وسائل التشجيع لأية مبادرات وابداعات.

وأخيراً يأتي الحديث عما يتعلق بالهدف الرابع: «الإعداد المتكامل لرجل الأمن العربي»:

وكما يلاحظ فإن هذا الهدف يتصل مع الحديث عن الأهداف السابقة، أو أية أهداف أخرى تتصل بهذا الموضوع، إذ أن مهمة رجل الأمن، كما لاحظنا، لم تعد مهمة محدودة وبسيطة، بل أصبحت مهمة بالغة التعقيد والاتساع والتنوع، وذلك طبقا للتعقيد والتنوع في أنواع الأمن وأشكاله، وفي أساليبه ومتطلباته، وبالتالي فانه لابد

لرجل الأمن حتى يتمكن من تحصيل الاستعداد والقدرة على القيام بالدور المأمول من الخضوع لعمليات تعليم وتدريب مكثفة ومتنوعة مستهدفة المهارات المختلفة وأهمها:

١ ـ المهارات البدنية وما يتصل بها من تمارين اللياقة البدنية والرياضية المختلفة التي تتناسب والمهام المكلف باتمامها. فرجل الأمن قد يتعرض لمصادمات أو مواقف عنفية يفترض فيه أن يكون مؤهلا لمجابهتها وتحمل تبعاتها ما أمكن.

٢ ـ المهارات الفنية، حيث لم تعد مهمة الحفاظ على الأمن مرتبطة بالقدرات البدنية فحسب، بل لابد من تمكن رجل الأمن من استخدام بعض الأدوات والوسائل الفنية التي تمكنه من الحفاظ على الأمن مع تحقيق أقل قدر ممكن من الخسائر أو الأضرار المادية أو المعنوية

٣ ـ المهارات السلوكية، وتمثل أهم المهارات التي يفترض في رجل الأمن التمتع بها، وهي التي تدربه وتروضه نفسيا وخلقيا بحيث يكون قادرا على التعامل الايجابي والمتوازن مع المواطنين أو مع الأطراف المعنية بالأمن، وألّا يرى أن الأمن هو الهدف الأعلى بقدر ما يرى أنه الغاية الأولى التي تمثل في حد ذاتها وسيلة لتحقيق التطور الحضاري والرفاهية العامة للمواطنين، وبالتالي لابد من أن تكون وسائل التحقيق منسجمة مع ذلك، ويدخل في هذا الإطار مجموعة المهارات المتصلة بالقدرة على عقد العلاقات الانسانية مع المواطنين، وكذلك المهارات الاعلامية والتعبوية اللازمة لتسجيل مهمة رجل الأمن الأساسية

مفهوم «الشرطة في خدمة المجتمع» وأساليب تطبيقه

الدكتور أحمد عصام الدين مليجي(*)

ليس هناك من شك في أن مفهوم الشرطة في خدمة المجتمع هو مفهوم منطقي ينبع من وظيفة الدولة بكافة تنظيماتها وأجهزتها، فهي لم تقم أصلا سواء في صورتها الحديثة أو في صورتها القديمة البسيطة الا لتكون في خدمة أفراد الجماعة الذين لا يمكنهم فرادى تحقيق ما ينجزه لهم تجمعهم وخضوعهم جميعا لنظام يرتضونه حفاظا على مصالحهم وتأمينا لحياتهم.

بل إن شرعية الشرطة ومبرر وجودها ـ شأنها في ذلك شأن كافة أجهزة الدولة ـ يكمن في قيامها بدورها المرسوم لها خدمة للمجتمع، وبالتالي فإنها تعرض هذه الشرعية للتساؤل إذا ما تراخت في القيام بواجبها أو إذا ما أساءت استخدام مالها من سلطات ضاربة بذلك بمصالح الأفراد وحرياتهم عرض الحائط.

من هذا يتضح لنا أن لمفهوم «الشرطة في خدمة المجتمع» جانبين:

الأول: هو الجانب الايجابي، ويتمثل في حسن أداء الشرطة لوظيفتها.

(*) مستشار بالمركز القومي للبحوث والاجتماعية والجنائية القاهرة.

والثاني: هو الجانب السلبي، ويتمثل في الامتناع عن إساءة استغلال مالها من سلطات حفاظا على حقوق أفراد المجتمع وحرياتهم.

ولعل الجانب الثاني هو من الأسباب التي تعيد طرح هذا المفهوم على بساط البحث رغم ما له من منطقية ظاهرة، فرجل الشرطة هو الممثل الأول للسلطة في الدولة، وهو الوحيد من بين ممثليها الذي يملك القدرة على إخضاع الأفراد عن طريق القوة لقراراتها، ومن هنا تبدو الصورة وكأن المجتمع مقسم الى طائفتين، تملك إحداهما القوة، وليس للأخرى غير الخضوع، وهي صورة يجب ألا تكون حقيقية، فهي تنشأ مع المخاوف التي تحيط بهذه القوة وسوء استخدامها، وتستلزم إزالتها التوفيق بين الرغبة في أعمال السلطة العامة والتمكين للحريات الفردية دون التضحية بإحدى المصلحتين.

ويتحقق هذا عن طريق الرقابة الفعالة على أنشطة رجل الشرطة سواء في صورة الرقابة الشعبية عن طريق مشاركة الجمهور في حفظ الأمن والعدالة وفي الرقابة على أجهزتها، وفي هذا الصدد نحيل الى أعمال الحلقة الثانية للدفاع الاجتماعي والتي عقدت في طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية سنة ١٩٧١م، أو في صورة إسقاط كافة المعوقات التي قد تحول بين الأفراد وحقهم في الالتجاء الى قاضيهم الطبيعي طعنا في أنشطة الشرطة، وكذلك في صورة رقابة المجالس الشعبية على أعمال السلطة التنفيذية، وما يستلزمه هذا من حرية الصحافة التي تمثل مصدرا أساسيا للمعلومات لهذه المجالس.

فرجل الشرطة هو قبل كل شيء فرد عادي من أفراد المجتمع، وترسيخ مفهوم الشرطة في خدمة المجتمع متوقف على مقدار فهم رجل الشرطة لهذه الحقيقة، وتجاوب أفراد المجتمع معه في أدائه لوظيفته واحساسهم بمدى ما يقدمه لهم من خدمات دون تجاوز يودي بحرياتهم الفردية وبكرامتهم.

أي أن حسن أداء رجل الشرطة لوظيفته هو العامل الحاسم في وضع المفهوم محل الدراسة موضع التطبيق، ومن ثم تبدو الأهمية القصوى لحسن تدريب رجل الشرطة وإعداده لأداء مهمته

ولعل من المفيد قبل الحديث عن التدريب والإعداد التعرض في عجالة لوظيفة رجل الشرطة في المجتمع التي أصبحت تصطبغ في المجتمعات الحديثة بالصبغة الاجتماعية والانسانية وهو ما يؤكد على أن مفهوم «الشرطة في خدمة المجتمع» إنما هو مفهوم منطقي يجب ألاّ تدور الشكوك حوله وأن وضعه موضع التطبيق هو ضرورة قصوى تمليها طبيعة الأمور، بل إن الحسبة في الاسلام كانت تتسم دائما بهذه السمة، فهي كانت تتسع للرقابة على الاحترام والالتزام بكل القيم الأخلاقية وقواعد السلوك المستمدة من التشريع الاسلامي، فالدور الاجتماعي للشرطة هو اذن ليس بالغريب عنا في مجتمعنا الاسلامي، وقول الرسول الكريم عليه أفضل الصلوات وأتم السلامات «إن الله يحب اذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه» وقوله عليه الصلاة والسلام «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» ينطبقان بطبيعة الأحوال على عمل الشرطة الذي يجب أن يكون متقنا، أي مؤدياً الى تحقيق أهدافه

في خدمة المجتمع، وأن هذا العمل هو مسئولية تلقى على عاتق القائم بها يسأل عنها أمام الله وأمام الناس وليس تمييزاً له يبيح له البغي وإساءة استخدام سلطاته

ويبدو هذا الدور الجديد للشرطة في أنها لم تعد تقتصر على أداء الوظيفة التقليدية لها في منع الجرائم وتعقب مرتكبيها، وانما امتد دورها ليشمل: «كفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين في كافة المجالات» ـ وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢م بشأن هيئة الشرطة في جمهورية مصر العربية.

ويمكن إيجاز وظيفة الشرطة في الآتي:

- منع الجريمة والوقاية منها، وإقرار النظام، وحماية الأخلاق والآداب والصحة العامة، وإقرار الراحة والسكينة.
- كشف الجريمة وضبط مرتكبيها.
- الاشراف على التنفيذ العقابي.
- حماية الشباب والأحداث.
- أداء الخدمات المختلفة للجمهور إسهاماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وكل وظيفة من هذه الوظائف تقتضي إعداد القائم بها إعداداً خاصاً، وبمقدار حسن الإعداد يكون نجاح رجل الشرطة، وبالتالي إحساس أفراد المجتمع بقيمة الخدمة الشرطية وبأنها بالفعل تؤدي خدمة للمجتمع.

ويبدو الدور الاجتماعي للشرطة أكثر ما يبدو في حماية الشباب والأحداث، وفي إشرافها على برامج الاصلاح العقابي ومعاونة المفرج

عنهم، وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولن يكتب للشرطة النجاح في هذا الدور اذا ما تباعد رجالها عن الاندماج في حياتهم اليومية ليحسوا بمشاعر هؤلاء الأفراد ومشاكلهم وأمنياتهم واحتياجاتهم.

فشرطة الأحداث على سبيل المثال عليها واجب ضبط ومنع السلوك غير الاجتماعي للشباب والأحداث والتعرف على الظروف غير المواتية التي يعيشون فيها، والتي قد تؤدي بهم الى الانحراف، وهذا يقتضي من الشرطة تقديم حلول بناءة سواء مباشرة الى الحالات الفردية المعروضة عليها أو الى المؤسسات ومحاكم الأحداث، كما يقتضي المنع التأثير على الشباب وأهاليهم وعلى الجمهور عامة لمواجهة الاحتياجات الأساسية لهؤلاء المعرضين للانحراف من أجل ضمان احترامهم للقانون والامتثال للقواعد الموضوعة لحمايتهم، وكذلك المشاركة مع المؤسسات المختلفة والمواطنين في رفع المستوى العام للمجتمع.

ويبدو لهذا مقدار أهمية حسن اختيار القائمين على هذه المهمة من رجال الشرطة وحسن إعدادهم وتدريبهم عليها، وقد أفرد الباحثون فصولا طويلة للحديث عن الشروط الواجب توافرها في رجل شرطة الأحداث، ومنها ـ الى جانب الشروط التقليدية الواجب توافرها في رجل الشرطة عموما كاللياقة الذهنية والبدنية ـ الذكاء الاجتماعي والعام الذي يزيد عن المتوسط، والصبر، والقدرة على التعامل مع الناس ومع الأحداث على وجه الخصوص، والحضور، وقوة الشخصية والثقة، والخبرة الواسعة بالعمل الاجتماعي، وأن

يكون له الملم بعلم النفس والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم الاجرام وغيرها من الشروط.

ومن ناحية أخرى يظهر الباحثون أهمية تدريب المختارين من رجال الشرطة للتعامل مع الشباب والأحداث، وهو تدريب يجب أن يكون له جانبه النظري المتمثل في دراسة قوانين الأحداث والاجراءات الجنائية أمام محاكم الأحداث وأقسام القانون المدني وقوانين الأحوال الشخصية ذات الصلة بالعلاقات الأسرية وقوانين حماية الأسرة والطفولة وغيرها، وأن يكون له جانبه العملي المتمثل في دراسة فنون البحث والتحري والمقابلة وغيرها.

هذا جانب من جوانب نشاط الشرطة في خدمة المجتمع أردنا أن نوضح به أهمية وضرورة الدور الاجتماعي الانساني للشرطة وما يتطلبه من إعداد وتدريب على درجة كبيرة من التخصص وهو ما يظهر بجلاء أن وضع مفهوم «الشرطة في خدمة المجتمع» موضع التنفيذ لابد أن يكون له أساسه العلمي القائم على حسن الاختيار والاعداد ومتابعة التدريب والتخصص.

وبالمثل يقال عن دور الشرطة في المعاملة العقابية التي لم تعد مرادفة للقهر والاخضاع وفرض الانضباط ومنع الهروب، بل أصبحت فنا يقتضي التعرف على شخصيةالنزيل ودراسة احتياجاته وتخطيط برامج التأهيل والاصلاح ومتابعة تنفيذها بهدف الاصلاح في ضوء كافة الاعتبارات الانسانية وتنمية شعور الكرامة وتحمل المسئولية لديه.

ويلحق بهذا متابعة النزيل بعد الافراج عنه ورعايته ووصل ما انقطع من علاقاته الاجتماعية وايجاد عمل وسكن مناسب وغيرها.

ولأداء هذا الدور الفني لم يعد كافيا لرجل الشرطة التزود بالعلوم الشرطية التقليدية، بل لابد له من التخصص الدقيق والدراية الكافية بفلسفة العقاب وأحدث النظريات في تفسير السلوك الاجرامي، وعلم النفس وعلم الاجتماع والخبرة العملية في هذه المجالات.

وليس هنا مجال للحديث التفصيلي عن بقية جوانب النشاط الشرطي، فقد أفاض في الحديث عنها العديد من المتخصصين العرب في دراسات متعمقة منشورة في الدوريات سواء منها المحلية أو الاقليمية، فقد أردنا هنا أن نمهد بهذا لعرض التخطيط العلمي الذي نراه كفيلا بوضع هذا المفهوم موضع التطبيق، وهذا التخطيط العلمي في الحقيقة متنوع الجوانب، فهو يبدأ بأسس اختيار العاملين في الشرطة ويتتبع إعدادهم وتأهيلهم العام، ثم أسس توزيعهم على الأفرع المختلفة لجهاز الشرطة والاعداد الخاص بكل فرع من هذه الفروع، ثم متابعة تزويدهم بالحديث مما توصل اليه العلم الشرطي بمعناه الواسع، وإعداد القادة على مختلف المستويات، وتنظيم البحث العلمي الشرطي، ووضع الضوابط الدقيقة لممارسة الشرطة لعملها والرقابة على هذا الأداء، ثم أسس تعميق الصلات بين الشرطة كجهاز أمن وبين الجمهور.

ولما كان جهاز الشرطة يتكون من مستويات مختلفة من العاملين فاننا سنركز هنا بصفة أساسية على المستويات القيادية المتمثلة في ضباط الشرطة بحكم ان هذه القيادات هي الموجه الحقيقي للعمل الشرطي ويبقى نشاط مادونهم محكوما الى حد كبير بقدرة القيادات على توجيهها

ونبدأ في الحديث المفصل عن جوانب التخطيط العلمي لاعداد وممارسة الشرطة لواجبها.

أولاً: اختيار رجل الشرطة:

كما هو معلوم فإن المواطنين يبدأون صلتهم بالشرطة مع التحاقهم بكلياتها ومعاهدها المختلفة، وعادة ما يشترط في راغب الالتحاق أن تتوافر فيه صفات خاصة سواء منها الصفات الذهنية أو البدنية وغيرها.

ونود أن نبين هنا بادىء ذي بدء أن توفر هذه الصفات وحدها لا يكفي لاعداد رجل شرطة يضع نفسه حقيقة في خدمة المجتمع، بل يلزم الى جانبها أن يكون الالتحاق بهذه المعاهد مفتوحا للجميع دون تمييز لايقوم على أساس من الصفات المطلوب توافرها فعلا لأداء هذه الوظيفة، فتمييز فئة من الفئات على غيرها يهدم منذ البداية الاحساس لدى العامة بأن رجل الشرطة هو فرد عادي من أفراد المجتمع، ويولد منذ البداية الاحساس لدى رجل الشرطة بعدم الانتماء لعامة الشعب وأنه ينتمي بعمله فيها الى طائفة تعلو على غيرها، وفي هذا مافيه من تقويض دعائم الألفة و العمل المشترك بين الشرطة والجمهور، ونود أن نلحق بهذا مباشرة أن من الجوانب عدم تمييز رجل الشرطة عن غيره من ممثلي الدولة بمزايا مادية كانت أو عينية الا بمقدار ما تستوجبه طبيعة عمله، فالتمييز القائم فقط على مجرد الانتماء لجهاز الشرطة له تأثير مماثل لما سبق ذكره عن التفضيل في الاختيار.

وبجانب الاختبارات الذهنية والبدنية مثل اختبارات الذكاء واللياقة مثل الطول والوزن ومحيط الصدر وما اليها يجب أن توجه عناية مركزة الى اختيار العناصر القادرة على القيام بالعمل العام والصالحة بالتالي لاقامة علاقات عامة ناجحة، ومن ثم فانه يجب اسناد هذا الجانب من الاختبارات للجان فنية مكونة من المتخصصين في علوم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والنفس والقانون، وهو ما يكفل أن يتقدم لهذه المعاهد الراغبون حقيقة في أداء الخدمة العامة عن هذه الطريق، وليس مجرد الراغبين في التمتع بمزايا ومخصصات الشرطة.

وليس ثمة حاجة ملحة للافاضة في الحديث عن اختبارات اللياقة البدنية والذهنية والحدود الدنيا الواجب توفرها من هذه القدرات، فقد اتجهت القوانين واللوائح المنظمة لهذه المعاهد في دولنا العربية الى وضع هذه القواعد بما يتلاءم مع ظروف كل دولة على حدة.

ثانياً: إعداد رجل الشرطة أثناء الدراسة:

كما سبق أن ذكرنا، فإن رجل الشرطة يحتاج لأداء عمله الى مجموعة من المعارف الواسعة التي تتجاوز المعارف الشرطية والقانونية التقليدية وقد جرت العادة في المعاهد الشرطية العربية اما بالاكتفاء بتدريس العلوم الشرطية الى جانب الالمام ببعض جوانب العلوم القانونية أو تدريس مقررات كليات الحقوق كاملة الى جانب العلوم الشرطية.

وفي كلتا الحالتين لا تتاح الفرصة لدراسة العلوم الأخرى التي لا غنى لرجل الشرطة عنها مثل علم النفس والاجتماع والخدمة الاجتماعية ومناهج البحث والاحصاء والعلاقات العامة.

ومع تقديرنا للاعتبارات التي أدت ببعض الدول العربية إلى ادخال الدراسات القانونية الكاملة إلى جانب الدراسة الشرطية نعتقد أنه في ظل هذا النظام لن تتاح أية فرصة لاضافة دراسة علوم أخرى، ففي دراسة القانون الى جانب العلوم الشرطية عناء ما بعده عناء للطالب، وفيها ما يكفيه من العنت والارهاق.

وبما أننا نعتقد أن تأجيل دراسة هذه العلوم الأخرى لما بعد الانتهاء من الدراسة في كلية الشرطة لا يحقق ما تهدف اليه هذه الدراسة، حيث أنها تأتي في مرحلة متأخرة يصعب فيها على ضابط الشرطة البدء في تعلم مواد جديدة تماماً عليه، فإننا نرى أن الاستفادة من فترة الدراسة في كليات الشرطة على الأقل في تلقينهم المبادىء الأساسية لهذه العلوم ذات أهمية حيوية في هذا المجال، فإذا ما تطلب العمل التخصصي للخريج التعمق في دراسة كل أو بعض هذه المواد فإنها لن تكون غريبة عنه.

لذا. فإننا نرى الاّ يرهق طالب الشرطة بدراسة كافة مقررات كليات الحقوق الى جانب العلوم الشرطية، وإنما ينبغي الاكتفاء بالدراسة المتعمقة لبعض فروع القانون مثل قانون العقوبات والاجراءات الجنائية الى جانب تعريف أكثر تبسيطاً بالفروع الأخرى، وبذلك تتاح الفرصة لتدريس العلوم السابق ذكرها أو مبادئها العامة، ويمكن للشرطة اذا ما رغبت في أن يكون لديها ضباط

معدون إعداداً قانونيا كاملا أن تقبل خريجي كليات الحقوق للالتحاق بكليات الشرطة، ولن يحول اقتراحنا هذا دون التحاق الراغبين من ضباط الشرطة بالدراسات العليا فاذا كان عدم دراستهم لمقررات كليات الحقوق كاملة يحول بينهم وبين الالتحاق بكليات الحقوق للحصول على دبلوماتها العليا ودرجة الدكتوراه، فإن افتتاح الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة المصرية كفيل بتحقيق هذه الرغبة، وهي دراسات مفتوحة كما هو معروف لكافة الضباط العرب.

وهذا الاتجاه الى افتتاح دراسات عليا لضباط الشرطة، فضلا عن إتاحة الفرصة للضباط للالتحاق بالدراسات العليا بباقي الجامعات هو اتجاه محمود، فالارتفاع بالمستوى العلمي لرجال الشرطة حتى في غير المجالات الشرطية المباشرة يسهم الى حد كبير في فتح آفاق جديدة لرجل الشرطة وتوسيع مداركه مما يؤدي الى رفع كفاءته الوظيفية، فضلا عن أن دخول رجال الشرطة في مجالات الحياة المختلفة ذو أثر بالغ في ربط الشرطة بالمجتمع وبحركته.

وكذلك فإنه يساعد على تجهيز كادر من رجال الشرطة يساهم في عمليات البحث العلمي وفي العملية التعليمية لرجال الشرطة المستقبلين، وهو ما سنشير الى أهميته فيما بعد.

ثالثاً: التوزيع والتدريب التخصصي:

١ ـ أهمية التخصص:

تتنوع وظائف الشرطة تنوعاً كبيراً، وتقتضي كل وظيفة من هذه الوظائف خبرات نظرية وعملية معينة تنمو مع الممارسة العملية وتتعمق، ومن ثم فان الدعوة للتخصص في مهمة بعينها واستمرار

العمل بها تبدو بالغة الوجاهة والقيمة، فلا معنى لنقل ضابط استمر لسنوات في خدمة فرع معين من فروع الشرطة الى فرع آخر فتهدد بذلك خبرته السابقة في عمله، ويصعب أن تتاح له فرصة حقيقية لاكتساب خبرات عميقة في مجال جديد لم يبدأ العمل به منذالبداية.

وقد كثر الحديث بحق عن مساوىء نقل ضابط عمل لسنوات طويلة مع جهاز الضبط والبحث الجنائي على سبيل المثال الى جهاز المعاملة العقابية، فهو في الجهاز الأول كان مسئولا عن مطاردة الجناة والقبض عليهم بما يحمله ذلك من احتمالات الدخول في صراعات مسلحة معهم، وفي الثاني يصبح من المحتم عليه أن يمحو هذه الصراعات من رأسه وأن يتحول الى صديق للنزلاء يرعاهم ويخطط لاصلاحهم، ومهما كانت الاعتبارات التنظيمية فإنها يجب ألاّ تقود الى هذه التنقلات غير المبررة فنيا ووظيفيا.

٢ ـ التدريب والتخصص:

وكما قلنا، فإن تنوع فروع الشرطة يقتضي إعداد برامج تأهيل للموزعين ويختلف من فرع الى آخر حسب نوع المهمة الموكلة اليه، ويجب حين التوزيع توفر القدرات الذهنية والنفسية اللازمة لأداء هذا النوع بالذات من العمل.

ويمكننا أن نعطي مثالا بضباط الشرطة المختارين للعمل في مجال حماية الشباب والأحداث وفي مجال المعاملة العقابية.

وقد سبق أن تحدثنا عن الصفات الواجب توافرها في شخص هؤلاء الضباط، ونضيف هنا أن برامج تأهيل هؤلاء لابد أن تشمل

الدراسة النظرية والعملية المتوسعة في مجالات علوم الاجرام والعقاب وفلسفته وقوانين رعاية الأحداث وقوانين التنفيذ العقابي الى جانب الدراسات المتعمقة في علوم التربية والنفس بفروعه والاجتماع ومناهج البحث وأساليبه، وأن يضم برنامج الدراسة جانبا تطبيقيا يتمثل في قيام الدارسين بالاشتغال تحت اشراف الخبراء داخل مؤسسات الرعاية لكسب الخبرات العملية، ونرى ألا تكون هذه الدراسات قاصرة على رجال الشرطة فهم لن يكونوا بمعزل عن غيرهم من العاملين في المؤسسات، لذا فانه من الواجب أن يشاركهم في دراستهم كافة المرشحين للعمل في هذه المجالات مثل الاخصائيين النفسيين والاجتماعيين وهو ما يتيح قيام الفهم المتبادل والتعاون بينهم جميعا ليحل محل النفور والتباعد الملاحظين في كثير من المؤسسات العقابية، ولعل التعاون والتكامل بين رجال الشرطة وغيرهم من العاملين المدنيين هو أهم أسس نجاح المعاملة داخل المؤسسات العقابية المختلفة.

ولما كان رجال الشرطة هم الذين يتولون دور القيادة داخل هذه المؤسسات فان فن القيادة يجب أن يكون من بين العلوم التي يدرسها هؤلاء، وفن القيادة يتجاوز في أهميته نطاق المؤسسات العقابية ليشمل كافة أنشطة الشرطة، وبدونه لن يكون في مقدور ضابط الشرطة إدارة عمله والسيطرة على معاونيه ممن هم دونه درجة وتوجيههم لما يحقق صالح العمل، أي أن كافة ضباط الشرطة في حاجة الى التزود بهذا العلم، وقد جرت العادة على تقسيم الضباط الى مستويات مختلفة وتدريب كل مستوى على حدة بما يتلاءم مع ضيق أو اتساع مجاله القيادي.

ونود أن نحيل هنا على الخطط السنوية الشاملة لتدريب ضباط الشرطة في جمهورية مصر العربية التي تضم الفرق التأهيلية التخصصية على مختلف المستويات، وتقسم هذه الفرق الى فرق أساسية تعقد للمبتدئين من رجال الشرطة عقب توزيعهم على الأفرع المختلفة، تتلوها فرق أكثر تخصصا على مستوى القيادة المتوسطة وهكذا.

ويؤخذ على هذه الفرق، خصوصا فرق المبتدئين، أنها قصيرة المدة الى حد ما، فهي لا تتعدى عادة فترة ١٢ أسبوعاً في حين أنه من المفترض أن يتلقى الدارس خلالها الكثير من العلوم والفنون التي تتفق مع طبيعة عمله، والتي سيستفيد منها طوال عمره الوظيفي، ونرى أن تزيد هذه الفترة عن هذا الحد خصوصا أن الدارس في هذه الحالة يفترض فيه أنه لم يبدأ بعد في القيام بدور وظيفي كبير قد يحول دون الاستغناء عنه لمدة طويلة لتلقي هذه الدراسة، فهي حجة قد تصلح بالنسبة لغيرهم الأقدم منهم والذين انخرطوا فعلا في مجال العمل ويصعب بالتالي تفرغهم لمدد طويلة، ويجب أن يوضع في الاعتبار أن الضباط الشبان غير البعيدي العهد بالدراسة هم أقدر من غيرهم على تلقي الدراسات المتعمقة والأساسية التي سيعتمدون عليها فيما بعد - وهو ما يحقق صالح الوظيفة - ويمكنهم فيما بعد من إضافة ما يستحدثه العلم الى حصيلته.

رابعاً: متابعة التدريب والدورات التنشيطية:

تتطور الفنون الشرطية ويرتقي أسلوب أدائها باستمرار وفقا للتطور العلمي الذي لا يقف عند حد، وبالتالي تبدو أهمية تزويد

رجل الشرطة بالجديد من المعارف المستحدثة وأحدث ما توصل اليه العلم في مجال الدراسات الاجرامية والعقابية وفي مجال العلوم الطبيعية ذات الصلة بالعمل الشرطي.

ويجب هنا أن نلاحظ أن التقدم العلمي لا يفيد منه فقط رجال الشرطة، وإنما أيضاً دخل هذا التقدم في مجال التخطيط لارتكاب الجرائم وتنفيذها، لذا تبدو أهمية أن تقدم الى رجل الشرطة كافة المعلومات التي تمكنه من اتخاذ التدابير الكفيلة بمقاومة الأساليب الأكثر تعقيداً في ارتكاب الجرائم حتى لا يقف عاجزاً أمامها.

وفي متابعة التدريب يجب أن تشمل زوايا متعددة منها:

أ ـ التدريب القيادي للمستويات الأعلى.

ب ـ تقديم المستحدث من النظريات العلمية في المجالات التي سبق للضباط دراستها

جـ ـ تكليف المدربين بإعداد الدراسات النقدية لأسلوب أداء أجهزتهم لوظيفتها استناداً الى خبرتهم العملية وتقديم مقترحاتهم لتحسين الأداء، ويجب أن تعرض هذه الدراسات في حضور المتخصصين لمناقشتها والتعليق عليها وتقديم المقترحات والتوصيات الى الجهات التشريعية والتنفيذية حتى تجد هذه التوصيات طريقها الى التنفيذ العملي.

د ـ تنشيط معلوماتهم السابقة وانعاش لياقتهم الذهنية والبدنية إبقاء على صلاحيتهم الوظيفية لأطول مدة ممكنة

وينبغي أن تكون هذه الدورات التنشيطية متتابعة بحيث يلتحق بها الضابط كلما حان دوره في الترقية الى درجة أعلى، على أن

تتوقف الترقية على حضور الدورة واثبات الكفاءة والقدرة على استيعاب الجديد والاستفادة به عملياً.

ويمكن أن تكون هذه الدورات قصيرة المدة مراعاة للظروف الوظيفية السابقة الاشارة اليها.

خامساً: البحث العلمي:

إن جهازاً فعالاً للشرطة لا يمكن أن يعمل بعيداً عن البحث العلمي الجاد، ولابد أن يكون للشرطة جهازها العلمي الخاص الذي يستجيب مباشرة لاحتياجاتها دون أن يحول ذلك دون الاستعانة ببقية مراكز البحث العلمي الموجودة.

وتبدو أهمية البحث العلمي في عدة نقاط منها:

أ ـ أنه الجهاز القادر على تتبع تطور اتجاهات السلوك الاجرامي في المجتمع احصائيا والتنبؤ بهذه الاتجاهات مستقبلا في ضوء ما يجري في المجتمع من تغيرات، وكذلك الكشف عن أسباب الظواهر الاجرامية الطارئة وأساليب مقاومتها.

ب ـ وهو الجهاز القادر على تتبع تطور أساليب ارتكاب الجرائم ودراسة هذه الأساليب في المجتمعات الأكثر تعقدا وتقديم الوسائل الكفيلة بالكشف عن هذه الجرائم حتى يكون للشرطة السبق في هذا المجال على الجناة.

جـ ـ وهو الجهاز القادر على تتبع حركة المجتمع والكشف عن المشاكل الجديدة فيه والتي قد تستوجب أن تضطلع الشرطة بدور في حلها، حتى لا يحدث الانقسام بينها وبين حركة المجتمع ومشاكله.

د ـ وهو القادر على تقويم أساليب أداء الشرطة لواجبها واقتراح التعديلات الواجب إدخالها في هذه النظم وفقا لكفاءتها الوظيفية.

وإجمالاً فجهاز البحث العلمي الشرطي هو الجهاز القادر على تطويع العلم لخدمة أغراض الشرطة في خدمة المجتمع.

ويلحق بهذه النقطة أهمية إيفاد رجال الشرطة في بعثات الى الدول المتقدمة للتعرف على أحدث تطورات العلم في خدمة الوظيفة الشرطية للاستفادة منها ونقل ما يصلح منها للتطبيق في بلادنا ولاكتساب خبرات جديدة ترفع مس مستوى رجل الشرطة الوظيفي.

ونشير في هذا الصدد الى أن تعقد الصلات الدولية التجارية والاقتصادية أدى الى تعقد أساليب ارتكاب الجرائم الاقتصادية الدولية وهو ما يوجب أن تنشط أجهزة البحث العلمي في ابتداع أساليب الكشف عنه وأهمية التعاون مع أجهزة الشرطة الدولية، مما يقتضي رفع مستوى الشرطة المحلية الى الحد الذي يمكنها من التعامل مع هذه الأجهزة الدولية.

كذلك نود أن نشير الى أن الجريمة ـ وان كانت ترتكب في بلادنا العربية في الغالب الأعم بصورة مبسطة الى حد كبير ـ فان من التحوط الاستعداد منذ الآن بدراسة الجرائم المنظمة وأساليب مكافحتها خصوصا في مجال جرائم النقد والمخدرات والارهاب الدولي وهو مجال يضطلع فيه البحث العلمي بدور كبير.

ويجدر بنا أن نشير في النهاية الى دور العلاقات العامة في التقريب بين الشرطة والجمهور، فقيام جهاز شرطي قادر من ناحية

على تتبع كافة ما يثيره عمل الشرطة من مشاكل واعتراضات وشكاوى من جانب الجمهور والرد عليها رداً موضوعياً مع الاستجابة السريعة لتصحيح ما تقع فيه الشرطة من أخطاء، ورد الحق لأصحابه فوراً هو من أهم العوامل لبعث الطمأنينة في نفوس الشعب وتقليص عوامل الشك والريبة التي تحيط عادة بعمل الشرطة ليس فقط في وطننا العربي ولكن في كافة أنحاء العالم تقريباً، ولعل المثال الواضح على ذلك هو مثال الشرطة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، حتى في انجلترا حيث يسود الاعتقاد بأن الشرطة هناك تتمتع بما لا تتمتع به الشرطة في أي بلد آخر من بلدان العالم من ثقة وحب الشعب ترتفع صيحات الشك بين الحين والآخر، كلما ألمت بالبلاد أحداث تؤدي الى مواجهات بين الشرطة وبين بعض طوائف الشعب.

ومن ناحية أخرى فان جهازاً للعلاقات العامة قادراً على مخاطبة الجماهير وارشادها لسبل ووسائل الوقاية من الجريمة، مثل الوقاية من حوادث سرقة المنازل والسيارات ، يمثل دعامة قوية من دعائم بث الثقة بين الشعب والشرطة.

لذلك ، أقترح أن يكون لدى الشرطة أداة إعلام مستقلة تخصص لمخاطبة الشعب إرشادياً سواء بتبصير الجمهور بالحيل التي يلجأ اليها المجرمون لاصطياد ضحاياهم، وبوسائل الكشف عن العملات المزيفة وغيرها، وفي نفس الوقت لتقوم الشرطة من خلالها باشراك الشعب في نشاطاتها المختلفة عن طريق نشر صور المطلوب القبض عليهم أو طلب المعلومات التي توصل للكشف عن بعض

الجرائم المرتكبة، أو بنشر صور ومعلومات عن المفقودين من الأطفال وغيرهم طلباً لمساعدة الجمهور في العثور عليهم.

وكذلك أقترح أن تقوم الشرطة من خلال هذه الاداة الاعلامية بتعريف الجمهور بالجديد من القوانين الجنائية وشرحها له والرد على استفساراته.

ومن الجدير بالذكر أن الشرطة في كثير من بلاد العالم المتقدمة تقوم بإعداد أفلام إرشادية بهدف السيطرة على حوادث المرور عن طريق تقديم المعلومات عن أساليب القيادة تحت الظروف المناخية المختلفة وتوضيح الأخطاء التي يرتكبها بعض السائقين مما يؤدي الى وقوع الحوادث، وتوضيح التصرف الأمثل حين التعرض لظروف معينة، وكذلك تقدم للسائقين أحدث ما توصلت اليه تكنولوجيا صناعة السيارات من أساليب ضمان الأمن والسلامة حتى يكون الجمهور على بينة منها، وكذلك تقوم باختبار السيارات المختلفة وتقدم تعريفاً للجمهور بالأسلوب الأمثل لقيادة كل نوع من أنواع السيارات. ولا تخفى هنا أهمية النشرات عن حالة المرور في الطرقات المختلفة التي تقدم لقائدي السيارات.

هذه الأمثلة للصلات والخدمات والمشاركة بين رجل الشرطة والجمهور تفترض أن رجل الشرطة قد تم إعداده إعداداً كاملاً وإمداده بأساليب وفنون العلاقات العامة والاعلام، ومن الواجب تخصيص فرع من فروع الشرطة للقيام بهذه المهمة وتعريفه لها بعد إعداده إعداداً فنياً كبيراً عن طريق أساتذة هذه الفنون، مع إيفاد رجال هذا الفرع في بعثات الى دول العالم المتقدمة للتعرف على أحدث ما وصلت اليه أساليب التخاطب بين الشرطة والجمهور

ومما يعمق الصلات بين الشرطة والجمهور كذلك أن يكون رجال الشرطة على وعي تام بظروف البيئة المحلية التي يعملون بها حتى لا يكون هناك فاصل وعدم تجانس بين هذه الظروف وبين الأوامر التي تريد الشرطة إلزام الجمهور بها والعمل بمقتضاها.

وهذا يوضح مرة أخرى عدم كفاية الدراسة القانونية والشرطية لتكوين رجل الشرطة القادر على خدمة الجمهور، ومن ثم تبدو أهمية تزويد رجل الشرطة ـ خصوصاً المرشحين منهم للعمل في مناطق لها ثقافتها الفرعية الخاصة ـ بفنون وأساليب خدمة البيئة واتخاذ المبادرات الكفيلة بوضع القوانين واللوائح موضع التنفيذ بعد تهيئة الظروف المحلية لذلك، وكذلك المشاركة مع المجالس العرفية المحلية في حل مشاكل البيئة وفض المنازعات وما اليها.

وفي ختام هذا العرض أود أن أقول إن إعداد رجل الشرطة وتدريبه تدريبا متكاملا لن يكون وحده بقادر على تحقيق شعار «الشرطة في خدمة المجتمع» ووضعه موضع التنفيذ مالم يكن هناك مناخ عام سائد يسمح بذلك وحصانات وظيفية معينة يتمتع بها رجل الشرطة حتى لا يكون في عمله أسير الأهواء، وحتى لا يكون مصير بقائه في عمله مرتبطا بولائه لغير القانون والجمهور، وكذلك فإن وضع هذا الشعار موضع التنفيذ مرتبط بوضع القواعد القانونية الواضحة المحددة لعمل رجل الشرطة وسلطاته، والتي تتم محاسبته عن مخالفتها والعمل على غير مقتضاها.

وكذلك يجب أن يقر في نفس رجل الشرطة أن سلطاته محدودة ليس فقط بنصوص القانون وانما أيضا بعنصر الملاءمة.

ويجب التشدد في محاسبة رجل الشرطة عن مخالفاته للقانون، فهو في التزامه بالقانون يجب أن يكون قدوة لغيره من أفراد الجمهور، فكثيراً ما يلاحظ أن رجال الشرطة كثيراً ما يخالفون قواعد المرور دون حساب جاد على ذلك، وهم ينتظرون في نفس الوقت أن تلتزم الجماهير بتعليماتهم وأوامرهم في هذا المجال، وفي ذلك مفارقة واضحة

إن تأمين رجل الشرطة في وظيفته وفي نفس الوقت محاسبته بشدة على خروجه على نصوص القانون نصاً أو روحاً هي من أهم دعامات وضع هذا الشعار موضع التنفيذ وبدونها يذهب كل المجهود المبذول في التأهيل والتدريب هباءً.

تبقى كلمة قصيرة عن إعداد مادون الضباط من رجال الشرطة واذا كان من الواضح أنه من غير الممكن تزويد هؤلاء بما يزود به الضباط من دراسات، فانه يجب على الأقل اختيارهم من الفئات الحاصلة على قدر مناسب من التعليم يتيح لهم القدرة على تفهم مهمة الشرطة وحسن أدائها، وامدادهم بقدر مناسب من المعلومات ومتابعة تدريبهم على العمل الشرطي بفروعه المختلفة ووضعهم أثناء أدائها لعملها تحت الاشراف المباشر والفعال للقيادات منعا لتجاوزهم وافتئاتهم على الجمهور

ذلك ما نراه حرياً بإعداد رجل الشرطة إعداداً يكفل وضع شعار «الشرطة في خدمة المجتمع» موضع التنفيذ العملي، ونرجو أن نكون قد أسهمنا بعرضنا في خدمة هذا الهدف النبيل.

الأمن الفكري والعقائدي
مفاهيمه وخصائصه وكيفية تحقيقه

الدكتور أحمد علي المجدوب(*)

للأمن معنيان: أحدهما لغوي والآخر اصطلاحي، وهما في الحقيقة لا يختلفان الا من حيث دلالة كل منهما، فبينما يدل المعنى اللغوي على شعور إنساني معين، فإن الآخر ـ أي المعنى الاصطلاحي ـ يدل على الجهاز أو النظام الذي يضم عدداً من الأفراد الذين يعهد اليهم بالعمل من أجل وجود هذا الشعور وبقائه واستمراره، ففي لسان العرب الأمن: ضد الخوف، والأمانة: ضد الخيانة، والايمان: ضد الكفر، وفي القرآن الكريم ﴿وآمنهم من خوف﴾ ويقول عز وجل ﴿ان المتقين في مقام أمين﴾ أي يأمنون فيه الغير

وكلما قلنا فان المعنى الاصطلاحي لمفهوم الأمن هو الأفراد الذين يعملون عل توفير هذا الشعور والحيلولة دون قيام الأسباب التي من شأنها بعث الخوف في نفوس الناس، كما يقصد به أيضاً الحالة التي يسود فيها الشعور بالطمأنينة والهدوء والاستقرار والبعد عن القلق والاضطراب.

(*) مستشار بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة.

وهذا الشعور ضروري لحماية الفرد والمجتمع، وهو لا يتوفر الا اذا توفرت أسبابه، وهي اطمئنان الفرد على أمور معينة كالنفس والمال والعرض والشرف، وهو ما تسهر الشرطة على حمايته ويسمى بالأمن الجنائي، فكل ما يقع من اعتداء على أحد هذه الأمور يعد جريمة يعاقب مرتكبها طبقاً لما هو منصوص عليه في القوانين، كأن يعدم اذا قتل، أو تقطع يده أو يسجن اذا سرق..وهكذا.

وعلى الرغم من أن مثل هذا الاعتداء يؤثر تأثيراً سلبياً في شعور الناس بالأمن إلا أن العقوبة التي تنزل بمرتكبه لا تلبث أن تعيد الى هذا الشعور قوته لما تتضمنه من زجر لكل من قد تسول له نفسه تقليد المجرم فيما فعله، وإيحاء قوى لعامة الناس بأن حقوقهم في أمان من أي اعتداء مماثل. ولكن حصر أسباب الشعور بالأمن في هذه الأمور فقط ينطوي على قصر نظر ملحوظ، ذلك لأن الانسان لا يستمد إحساسه بالأمن من اطمئنانه على نفسه وماله وعرضه وشرفه فقط، وإنما هناك أسباب أخرى اذا انعدمت فان الاحساس بالأمن يكون ناقصاً، بل ومعدوماً في كثير من الأحيان، وهي أمور ذات طبيعة معنوية كالفكر والعقيدة التي لا تقل أهميتها من حيث توفيرها للشعور بالأمان عن الأمور المادية السالفة الذكر، ولذلك فان الأمن العقائدي أصبح لا يقل في الأهمية والضرورة عن الأمن الجنائي.

مفهوم الأمن الفكري والعقائدي:

مما سبق يتبين أن مفهوم الأمن الفكري والعقائدي يقصد به حماية فكر المجتمع وعقائده من أن ينالها عدوان أو ينزل بها أذى لأن ذلك من شأنه اذا حدث أن يقضي على ما لدى الناس من شعور بالهدوء والطمأنينة والاستقرار ويهدد حياة المجتمع

وفي هذا الصدد فان هذا المفهوم يختلف في مجتمع عن آخر، لا من حيث نوع الفكر أو شكل العقيدة، وإنما من حيث ضيق المفهوم أو اتساعه ففي الغرب الرأسمالي مثلا تقتصر الحماية على الفكر السياسي (الديمقراطية) والفكر الاقتصادي (الرأسمالية) دون الفكر الاجتماعي والعقيدة الدينية التي اعتبرت من الحقوق الفردية الخالصة يجوز للفرد أن يستخدمها كيفما يشاء دون تدخل من المجتمع، ولذلك نجد عالماً مثل Kardiner يرى أن الأسباب التي توفر الشعور بالأمن هي: الاطمئنان على النفس والمال، ويستبعد العرض والعقل والدين، في حين أن الاسلام يضم هذه الأسباب الثلاثة الى النفس والمال باعتبارها المصالح الخمس المعتبرة في الشريعة الاسلامية، والتي بدون حمايتها ينعدم الشعور بالأمن أو ينقص بحسب فقدانها كلها أو بعضها.

وهذا الاختلاف يرجع ـ كما هو معروف ـ الى التوسع المبالغ فيه في مفهوم الحرية الفردية في الغرب، مما أدى الى استبعاد الدين والعقل من بين المصالح الجديرة بالحماية، وتضييق مفهوم العرض بحيث اقتصرت الأفعال التي تعد اعتداء عليه على الاغتصاب فقط، واستبعد الزنا والبغاء، وبناء على ذلك أصبح للفرد الحق في أن يعتنق ديناً أو لا يعتنق، واذا اعتنق فسيان أن يكون الدين الذي اعتنقه صحيحاً أو فاسداً، وله أن يحفظ عقله من أن يصيبه ما ينتقص من سلامته أو ألا يحفظه، وأن يفرط في عرضه أو ألا يفرط فشاع شرب الخمر وتعاطي المخدرات والمنبهات مع ما هو معروف عنها من تأثير سيء في العقل، وأطلق الجنس من عقاله فأصبحت العلاقات

الجنسية تمارس خارج رابطة الزواج، واعتبر الزنا من أحد الزوجين مجرد إخلال بالتزام شخصي نحو الطرف الآخر في عقد الزواج .. أما الدين فان أمره انتهي أو كاد.

أما في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية والدول الشيوعية عموماً فان مفهوم الأمن الفكري والعقائدي يأخذ معنى واسعاً بحيث يشمل النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية فيضرب حولها نطاقاً قوياً لحمايتها، بل يعمل في الوقت نفسه على انتشارها وتغلغلها لا في المجتمعات الخاضعة للحكم الشيوعي وحسب، بل في المجتمعات الأخرى بعد أن أصبحت الشيوعية فكراً وعقيدة، ولذلك فان مفهوم الأمن الفكري والعقائدي المطبق في الدول الشيوعية ينطوي على تناقض واضح بالنظر الى عالميته المزعومة، فبينما هو يحارب الدين بل يلح في طلبه أينما كان للقضاء عليه، فانه في الوقت نفسه يحمي عقيدة وضعية اصطنعها ماركس وانجلز ولينين فيبيح لنفسه ما يحرمه على غيره.

وهكذا نلاحظ أن مفهوم الأمن الفكري والعقائدي يختلف في مجتمع عنه في آخر، وهو اختلاف لا شأن له بأوضاع المجتمع الحضارية ولا بظروفه الاقتصادية، وانما تفرضه المصلحة العليا وتمليه اعتبارات البقاء والغاية من الوجود .. فالمجتمع الذي يتخلى عن فكره وعقيدته إنما يتخلى عن وجوده ويتنازل عن رسالته، فهو مجتمع منتحر

واذا كانت الدعوة الى التقارب بين المجتمعات بما يصاحبها من تنبؤ بقرب زوال الخلافات الفكرية والتباينات الثقافية تعنى شيئاً، فانها لا تعني ذوبان المجتمعات غير الغربية في الحضارة الغربية وتخليها

عن خصائصها ونزولها عن سماتها دون مقابل، اللهم الا التبعية المهنية للغرب أو الشرق الشيوعي على السواء.

مبررات الأمن الفكري والعقائدي:

هناك أكثر من مبرر أو سبب للأمن الفكري والعقائدي للمجتمعات العربية في مقدمتها من حيث الأهمية:

أولا: حماية الكيان الفكري والعقائدي من عدوان الأفكار والعقائد الغربية .. نظراً لما يؤدي اليه ذلك من مسخ وتشويه للشخصية العربية الاسلامية المتميزة لا من حيث العنصر ولكن من حيث الرسالة التي أنيطت بها، وهي في الوقت نفسه التي جعلت لهذه الشخصية فكراً متميزاً هو الفكر العربي الاسلامي المستند الى الاسلام كعقيدة وشريعة ونظام أخلاقي، والفكر هو نتيجة العقل وهو غير السلوك، والسلوك هو نتيجة الطاقة وهو غير الفكر فهناك طاقة تتطلب الاشباع وهناك عقل يفكر، وهما أمران مختلفان، فاذا ارتبطا وحصل سلوك حسب الأفكار كانت الشخصية وعندما تتكون المفاهيم من ربط الواقع بالمعلومات يتبلور هذا التكوين حسب القاعدة أو القواعد التي يجري عليها قياس المعلومات والواقع حين الربط، ثم توجد بذلك للشخص عقلية تفهم الألفاظ والجمل، لتدرك المعاني بواقعها المشخص، وتصدر حكمها عليه.

فالعقلية اذاً هي الكيفية التي يربط فيها الواقع بالمعلومات، بقياسها الى قاعدة واحدة أو قواعد معينة، ومن هنا يأتي اختلاف العقليات كالعقلية الاسلامية، والعقلية الشيوعية، والعقلية الرأسمالية، والعقلية الفوضوية، والعقلية الرتيبة

أما النفسية فهي الكيفية التي يجري عليها اشباع الغرائز والحاجات العضوية، وبعبارة أخرى هي الكيفية التي تربط فيها دوافع الاشباع بالمفاهيم، فهي مزيج من الارتباط الحتمي الذي يجري طبيعياً في داخل الانسان، بين دوافعه والمفاهيم الموجودة لديه عن الاشباع مربوطة بمفاهيمه عن الحياة.

ومن هذه العقلية والنفسية تتكون الشخصية، فالعقل أو الادراك، وان كان فطرة، وكان وجوده حتمياً لكل انسان، فهو تكوين يجري بفعل الانسان، والميول لاشباع الغرائز والحاجات العضوية، وان كانت فطرية في الانسان، فوجودها حتمي لدى كل انسان، ولكن التكوين النفسي يجري بفعل الانسان، فان كانت هذه القاعدة أو القواعد التي يجري عليها تكوين العقلية هي نفس القاعدة أو القواعد التي يجري عليها تكوين النفسية فقد وجدت عند الانسان شخصية متميزة بلون خاص، وان كانت القاعدة أو القواعد التي يجري عليها تكوين النفسية منفصلة عن القواعد التي يجري عليها تكوين العقلية كانت عقلية الانسان غير نفسيته، لأنه حينئذ يقيس دوافعه بمفاهيم غير المفاهيم التي تكونت بها عقليته فيصبح شخصية مختلفة متباينة، أفكاره غير ميوله، لأنه يفهم الألفاظ والجمل ويدرك الوقائع على وجه يختلف عن ميله للأشياء.

والاسلام ـ من حيث هو عقيدة وشريعة وأخلاق ـ عالج أعمال الانسان الصادرة عن حاجاته العضوية وغرائزه بالأحكام الشرعية المنبثقة عن هذه العقيدة نفسها، معالجة صادقة تنظم الغرائز

ولا تكبتها، وتنسقها ولا تطلقها، وعلى هذا نجده يكون الشخصية الاسلامية في جانبها العقلي والنفسي

وهذا التكوين هو الذي ضمن للمجتمع العربي الاسلامي أن يبقى قائماً منذ الهجرة النبوية والى الآن في حين زالت مجتمعات أخرى منها ما كان سابقاً له في الوجود ومنها ما كان معاصراً له

وحتى عندما سقطت الأقاليم الاسلامية في يد الاستعمار الغربي وزالت الدولة الاسلامية العالمية (الدولة العثمانية) لم تسقط الشخصية الاسلامية ولم تضمحل لأن المجتمع الاسلامي يتميز بالاستمرارية والاتصال بغض النظر عن وجود دولة أو عدم وجودها على حد قول أرنولد توينبي الذي يستطرد قائلا: «فعلى الرغم من أن الاطار السياسي لهذه الدولة قد تهاوى، فإن الشريعة الاسلامية أخذت على عاتقها بأن تسوي المجتمع الاسلامي وتشكله مجتمعاً اتصلت حياته رغماً عن سقوط الخلافة، وامتد مجاله حتى غدا يشمل مناطق تمتد من أندونيسيا حتى ليتوانيا ومن جنوب افريقيا حتى الصين»

واذا نظرنا الى الوضع القائم في العالم اليوم لوجدنا أن هذه الشخصية الاسلامية متميزة بين الشخصية الغربية الرأسمالية من ناحية وبين الشخصية الشيوعية من ناحية أخرى، مما جعلها هدفاً لعدوان الشخصيتين معاً، تحاول كل منهما أن تضعفها تمهيداً

لاحتوائها، وهدفهما معاً الدين باعتباه مناط هذه الشخصية وقلعتها الحصينة فنجد الشيوعية تهاجمه بالالحاد، بينما الرأسمالية الغربية تهاجمه بالعلمانية.

ثانياً: وهنا يأتي السبب الثاني للأمن الفكري والعقائدي وهو الرسالة التي يحمل أمانتها المجتمع العربي الاسلامي، وهي رسالة الايمان والتوحيد، فهذا المجتمع لم ينطلقْ من شبه الجزيرة العربية منذ أربعة عشر قرناً من أجل السيطرة على غيره من المجتمعات وسلب ثرواتها ونهب مواردها، وإنما خرج غازياً فاتحاً في سبيل الله العزيز وإعلاء كلمته ونشر دينه فكان أن نصره الله نصراً مؤزراً، وفتح على أيدي أبنائه المدن العامرة والقرى المزدهرة في الشرق والغرب والشمال والجنوب في وقت سياسي لا عهد للبشرية به، ولو كان هناك هدف آخر كتلك الأهداف التي قامت من أجلها الامبراطوريات في العصور القديمة أو الوسطى أو الحديثة ـ كامبراطوريات المصريين القدماء والفرس والاغريق والرومان والفرنسيين والانجليز ـ لكان مصير المجتمع الاسلامي كمصير المجتمعات التي انبثقت منها هذه الامبراطوريات، أي الزوال أو الانكماش الى الحجم الذي كانت عليه قبل قيام امبراطورياتها ولكن ها هو المجتمع الاسلامي ممتد، كما يقول توينبي من أندونيسيا حتى ليتوانيا، ومن جنوبي افريقيا حتى الصين، لا لشيء الا لأنه مازال أمينا على رسالته، مؤمناً بها، واثقاً منها، حريصاً عليها وهنا يكمن الخطر في رأي الغرب والشرق الشيوعي على السواء، وهو خوف له ما يبرره، إذ أن كلا المعسكرين يدرك أن الاسلام قوة عارمة وطاقة رهيبة، اذا تحركت في نفوس أتباعه فانهم سوف يندفعون كالطوفان الجارف يجتاح كل ما يعترضه،

وهم لا ينسون التاريخ بل لا ينفكون عن دراسته وتحليله واستخلاص العبر منه، فموقعة «تور» لاتزال حية في أذهانهم يدرسونها لأبنائهم، وحصار فينا وفتح بلغاريا والصرب واليونان وغيرها لا تفارق أذهانهم، وأيا صوفيا تثير أحزانهم وتحرك أشجانهم، فضلا عن فشلهم الذريع في الحروب الصليبية التي ظلت تؤرقهم حتى الحرب العالمية الأولى يوم وقف أحد قوادهم على قبر البطل صلاح الدين الأيوبي وقال في ارتياح: هانحن قد عدنا ياصلاح الدين، الآن فقط انتهت الحروب الصليبية

ويقول المفكر الفرنسي مارسيل بوازار : إننا نستطيع أن نكتشف في الموقف الأوروبي شعوراً لا واعياً بالخوف الذي تذكيه القوة العددية لهذا الجزء من البشرية الذي يملك موارد اقتصادية ضخمة، ولا سيما لجهة المواد الأولية ومصادر الطاقة، فالأمن الفكري والعقائدي يهدف إذاً الى حماية هذه الرسالة السامية، وهذا ليس بالشيء العجيب، فالمجتمع الذي لا يؤمن بأن له رسالة مجتمع غير جدير بالحياة، ولعلنا نتذكر ما كانت فرنسا ترددده خلال الحرب العالمية الثانية من أنها صاحبة رسالة أدبية وفنية وفكرية، وكذلك بريطانيا التى احتلت أقاليم شاسعة بحجة نشر رسالة الرجل الأبيض أي حضارتها وها هي وريثتها الولايات المتحدة الأمريكية تحل محلها في حمل لواء هذه الرسالة، كذلك السوفيتي يحمل رسالة الالحاد والقضاء على الأديان فأي الرسالات أعظم وأنبل وأشرف من رسالة تدعو الى الله الواحد والاخاء الانساني والرحمة والتكافل والتسامح والصدق والعدل والخير بشتى صوره.

ثالثا: ان العالم العربي ينتمي الى جماعة أكبر هي الأمة الاسلامية التي تمتد من المغرب الى أندونيسيا ومن قلب افريقيا أو جنوبيها حتى الاتحاد السوفيتي حيث الجمهوريات الاسلامية الأسيرة، وهو بحكم الانتماء من ناحية وبحكم دوره القيادي في نشر الدعوة الاسلامية تقع عليه مسئوليات ويحمل فوق كاهله واجبات في مقدمتها جميعاً مسئوليته عن بقاء الدعوة حية، نشطة، سليمة، نقية وهو ما لايمكن أن يتحقق اذا تركت القيم والمثل والعادات والأخلاق الاسلامية بدون حماية بحيث تكون هدفاً سهلا للقيم والعادات والأخلاق الوافدة والبعيدة كل البعد عن الاسلام، بل والمتعارضة معه، فنحن عندما نضع مفهوم الأمن الفكري والعقائدي موضع التطبيق فاننا بذلك نضرب المثل للمجتمعات الاسلامية في كل مكان، هذه المجتمعات التي تنظر الى المجتمع العربي كقدوة ونموذج فاذا وجدته يفرط في عقيدته ويتساهل في فكره، وهو المؤتمن على رسالة التوحيد، فان ذلك من شأنه أن يوحي لها بأن تفرط هي الأخرى وتتساهل.

كذلك فان العقيدة والفكر الاسلاميين هما في الحقيقة الرابطة القوية التي تربط بين المسلمين أينما كانوا، وهي على الرغم مما أصابها من وهن، نتيجة لأسباب كبيرة وعوامل مختلفة، لا تزال قائمة لم تفقد صلاحيتها للقيام بدورها العظيم الذي ظلت تقوم به قرابة اربعة عشر قرناً أو أكثر، حفظت فيها وحدة المسلمين وأبقت على الصلة بينهم واذا كان عالم اليوم، كما يقولون، يتجه الى الوحدة، فهي الأولى بالمسلمين الذين يحضهم دينهم على الوحدة والترابط والاخاء، فهم يكونون أمة اسلامية واحدة، وهذا ما قرره قوله تعالى: ﴿**ان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون**﴾ وما أظهره الحديث الشريف: «المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضاً» فمن شأن

العادات الوافدة أن تزيد المسلمين فرقة وتباعداً فيزدادون ضعفاً وهواناً ويصبحون أتباعاً بعد أن كانوا متبوعين، هذا بالاضافة الى تخليهم عن رسالتهم العظيمة: ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله**﴾ فأي معروف هذا الذي سيأمرون به، وأي منكر هذا الذي سينهون عنه؟! ان العكس هو الصحيح، أي أنهم باتباعهم غيرهم سوف يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ويكفرون بالله وهذا الخسران المبين.

الأخطار التي تهدد العقيدة والفكر:

هناك أكثر من خطر يهدد العقيدة والفكر، فبالاضافة الى العلمانية ذلك الخطر القديم نسبياً، يوجد الالحاد الماركسي، ويوجد أيضاً الفهم الديني، ومن ثم فان الأمن الفكري والعقائدي يجب أن يهدف أساساً الى حماية العقيدة والفكر من هذه الأخطار التي لايمكن التغاضي عن أحدها بمقولة أنه أقل شأناً من غيره فهي جميعاً تتساوى فيما توجهه من تهديد الى العقيدة والفكر على النحو التالي:

أولا: العلمانية، وهي الدعوة الى الفصل بين الدين والدنيا أو بين الدين والسياسة والاجتماع والاقتصاد والقانون بحيث يكون مجرد التزام شخصي يترك للأفراد حرية مطلقة في أن يقرروا ما اذا كانوا يلتزمون به أو لا يلتزمون، فلهم أن يصلوا ويصوموا ويزكوا ويحجوا أو لا يفعلوا شيئاً من هذا أو أن يفعلوا بعضه ويتركوا البعض، أما أحكام الله المتعلقة بالحدود والقصاص والبيع والوصية والميراث والزواج والطلاق وغيرها فانها لا تلزم أحداً، وتتحول الى مجرد آيات يقرأها المسلم حين يصلي أو يقرأها القارىء في المآتم والحفلات هذا اذا بقي من يصلي أو يقرأ القرآن.

فالعلمانية في دعوتها الى الفصل بين الدين والدولة لا تذهب الى حد الدعوة الى الغاء الدين ولكنها تترفق به، فتتركه ليموت ببطء، ويستند أنصار الاتجاه العلماني الى أسباب كثيرة لاتخاذ هذا الموقف من الدين، منها ما زعموه من أن الدين يمثل عقبة كأداء في سبيل التقدم في مضمار الحضارة، ومنها قولهم أنه يتناقض مع العلم تارة ومع العقل تارة أخرى، ومنها قولهم أنه يتعارض مع الحرية في كل صورها سواء أكانت حرية اجتماعية أم حرية سياسية، وكلها كما هو واضح أسباب غير صحيحة لا تزيد عن أن تكون ترديداً لما قاله أساتذتهم من العلماء الغربيين عن المسيحية التي هي جد مختلفة عن الاسلام، فيجب علينا التزام الحذر نحو ادعاءات العلمانيين ومواجهتها بما تستحقه من اهتمام من جانب القائمين بالأمن العقائدي والفكري.

ثانياً: الالحاد الماركسي، وموقفه من الدين والفكر الاسلامي واضح لا يحتاج الى بيان فهو يناصبهما العداء ويسعى جاهدا للقضاء عليهما بواسطة بعض المسلمين الذين نجح في التغرير بهم واتخذ منهم أدوات وأسلحة يوجهها الى قلب الأمة الاسلامية يفت بها في عضدها ويشككها في عقيدتها ويضعف من ايمانها لكي تكفر بالله وتنكر نبوة الرسول ﷺ، والملاحظة الجديرة بالاعتبار أن الماركسيين لم يعودوا يوجهون هجومهم بشكل مباشر الى الدين، بعد أن استفادوا بدرجة ملحوظة من أخطائهم السابقة، ومن محاولات العلمانيين للنيل من الاسلام فوضعوا خطة جديدة تقوم على التسلل الى الاسلام لضربه من الداخل، فهم بموجبها لا يعارضون أحكامه ولا ينقضون قواعده وانما، وعلى حد قولهم، يعيدون تأويلها بحيث تبدو في ظاهرها متفقة

مع أفكارهم ومن ثم يقبل الناس عليها بدون خوف أو حتى مجرد ارتياب، ورويداً رويداً يتم القضاء على الاسلام حقيقة ولا يبقى منه الا الاسم

ثالثاً: سوء الفهم الديني، وهو ما يسميه الغرب بالتطرف الديني وعيب هذه التسمية ما تتسم به من عمومية مقصود بها شمولها لمبادىء اسلامية أصلية يهدف الغرب الى القضاء عليها باعتبارها تطرفاً كالجهاد والدعوة الى تطبيق شريعة الله والوقوف بحزم ضد العادات السيئة والأفكار المناقضة للدين، فهذه وتلك توصف بالتطرف، في حين يوصف بالاعتدال كل موقف يعبر بوضوح عن التساهل أو حتى قبول التقاليد والعادات الوافدة والمناقضة للدين.

لذلك فان سوء الفهم أو عدم صوابه هو الذي يمكن أن توصف به الحركات السياسية والاجتماعية التي تظهر بين الحين والآخر، في هذا المكان أو ذاك، داعية الى آراء أو معلنة أفكاراً تمثل تهديداً، لا للاسلام ولكن للمسلمين ولوحدتهم العقائدية والفكرية، من ذلك ما يردده البعض من وجوب الاعتراف بالقرآن الكريم دون السنة النبوية مبررين قولهم هذا بأن السنة فيها الكثير من الموضوعات والاسرائيليات مما يجعل الثقة فيها تهتز والاطمئنان اليها يضعف، ومثل هذا الكلام إن دل على شيء فانما يدل على افتقار أصحابه الى كثير من المقومات التي بدونها لا يستطيع المرء أن يحكم حكماً سليماً على الأشياء، ومن ثم يقع ضحية لسوء الفهم الذي يزيد من تفاقمه

ما قد يعيب الشخص من مكابرة وعناد وميل الى التظاهر بالعلم وجرأة على الحق وغرور، وكثيراً ما تكون مثل هذه الآراء وافدة من خارج المجتمع الاسلامي تنفيذاً لمخطط معاد للاسلام يهدف الى ضربه في عقر داره، متخذاً من السنة هدفاً أولياً ينتقل بعده الى القرآن وهكذا.

لذلك فان وضع مفهوم الأمن العقائدي والفكري موضع التطبيق يصبح ضرورة لا مندوحة عنها، فهو ان لم يكن يتساوى في الأهمية مع الأمن الجنائي، فانه في الحقيقة يزيد عليه، لأن من شأن زوال الدين أن تتضاعف الجرائم وتزداد المعاصي والآثام، ولا يغرنا ما تنشره دوائر الأمن في الغرب من احصاءات يظهر فيها بوضوح الزيادة المطردة في معدلات الجرائم وأعداد المجرمين، فالواقع الذي لا تنكره هذه الدوائر ذاتها أن الاجرام أكثر مما تمثله الاحصاءات والأرقام، فهناك أنماط منه لا يشار اليها نظراً لعدم اعتبارها جرائم مثل الزنا والبغاء والاغتصاب الذي يقع بكثرة دون أن يتم الابلاغ عن معظمه، واذا كان ذلك كذلك فان مسئولية الأمن العقائدي والفكري ينبغي أن تلقي على عاتق من يستطيع القيام بها من الأفراد الصالحين والمستوفين للشروط التالية:

أولا: أن يكون الضابط الذي يعمل في الأمن العقائدي والفكري متعلماً تعليماً عالياً ومثقفاً ثقافة فكرية ومعرفية بحيث يستطيع أن يميز في الثقافة بين الأصيل والدخيل، بين النافع والضار، ملما إلماماً كافياً بالمذاهب السياسية والمعتقدات

ثانياً: أن يكون من المؤمنين بالفكر السائد في بلده وبالمعتقدات الغالبة فيها، على وعي بما يظهر من تأويلات وإدراك سليم لما يظهر من آراء وأفكار.

ثالثاً: أن يكون معروفاً عنه الثبات على الرأي والذكاء وقوة الشخصية وهدوء الأعصاب والقدرة على الحوار والتأني في إصدار القرارات واتخاذ المواقف وبعد النظر.

وللتأكد من توافر هذه الصفات فيمن يختارون لأداء هذا العمل فانه ينبغي استخدام بعض الاختبارات وتطبيق بعض المقاييس الخاصة بالشخصية والذكاء وغيرها بالاضافة الى دراسة التاريخ الشخصي للمرشحين، نظراً لما يتميز به عملهم من أهمية خاصة تجعله مختلفاً عن غيره من الأعمال التي تقوم بها الشرطة كالتحري والضبط والاستيقاف والقبض والتفتيش، فالشرطة المسئولة عن الأمن العقائدي والفكري على خلاف غيرها من أقسام الشرطة تتعامل في الغالب مع أفكار ومبادىء ومعتقدات، وهي بطبيعتها أمور غير مادية، صحيح أنه قد ترتبط بها وسائل مادية كالكتب والمنشورات والاجتماعات وأدوات الطباعة، أو حتى وسائل التخريب كالأسلحة والذخائر، الا أن هذه كلها تستخدم إما لترويج الأفكار والمعتقدات أو لفرضها بالقوة، ومن ثم فان ضبطها لا يعني زوال خطر هذه المعتقدات، وتلك الأفكار لأنها باقية في العقول لا تلبث أن تباشر تأثيرها فيمن تنقل اليهم بوسيلة أو بأخرى، ولذلك فان رجل الشرطة الذي يعمل في هذا المجال يجب أن يبدأ بمعرفة طبيعة الأفكار والمعتقدات التي تدعو اليها هذه الجماعة أو تلك، ثم يحللها ويفسرها في ضوء ما يعرفه من معتقدات ومبادىء سليمة، لأن الخطأ في فهم ما يجري الترويج له من معتقدات وأفكار كثيراً ما يؤدي الى مشاكل تسيء الى الشرطة وتؤدي الى اتهامه بالجهل والعسف في استخدام السلطات الممنوحة لها، وربما تؤدي أيضاً الى تعاطف الجماهير مع أصحاب المعتقدات والأفكار التي أسيء فهمها وازدياد شعبيتهم.

كذلك يمكن أن يحدث العكس، أي أن تهمل الشرطة دليلا مهماً ككتاب أو منشور أو غير ذلك بسبب عدم فهم بعض الضباط لما يتضمنه من أفكار ضارة أو معتقدات خطرة بل ربما يتأثر البعض منهم بهذه الأفكار ذات المعاني المضللة والمظهر الزائف على اعتبار أنها تدعو الى التقدم أو تحبذ الحرية أو تبشر بالمساواة بينما هي في الحقيقة تحارب كل هذه القيم بما تتضمنه من انحلال أو تحرض عليه من انفلات وصراع وكراهية.

ولا يكفي توافر هذه الشروط فيمن يلتحقون بهذا العمل، بل يجب أيضاً تنظيم برامج تدريبية لهم ينتظمون فيها دوريا ويشترط لترقيتهم الى الرتبة الأعلى أن يجتازوها بنجاح.

التدريب:

يلعب التدريب دوراً بالغ الأهمية في كافة النظم الوظيفية لما يوفره للمستخدمين سواء في الحكومة أو في غيرها من معارف ومعلومات ليس لهم الملم بها أو أن إلمامهم بها ضعيف فيساعد ذلك على ارتفاع مستوى أدائهم لعملهم في جانبيه الكمي والكيفي، فالمعروف أنه في ظل التقدم العلمي المستمر أصبحت المعارف لا تصمد طويلا أمام التطور فهناك دائماً الجديد سواء في أسلوب الأداء أو في وسائله وطرقه، فمن الأهمية بمكان تنظيم الدورات التدريبية لرجال الشرطة الذين يعملون في الأمن العقائدي والفكري، وفي هذا الصدد يمكننا أن نشير الى بعض الأمور التي ينبغي الاهتمام بها في هذه الدورات وهي:

أولا: الأساليب الفنية في الكشف عن الأنشطة الفكرية والعقائدية المختلفة وما قد يصاحبها س أنشطة اجرامية تقليدية مثل حيازة الأسلحة واخفاء الذخائر والمفرقعات وإعدادها للاستخدام، والطرق التي تستخدم للاخفاء والتمويه ودراسة الأحبار التي تستعمل في الطباعة وآلالتها والأوراق وأساليب التوزيع، وطرق الملاحظة والمتابعة والمراقبة واستخدام وسائل التسجيل والاستماع والتصوير عن بعد سواء لأماكن إقامة المشتبه فيهم أو للأماكن التي يجتمعون فيها.

كذلك التدريب على طرق الاشتباك وأساليبه تلافياً لما قد يحدث عندما تكشف هذه الجماعات وجود من يراقب نشاطها.

ثانياً: التدريب على حماية الوثائق والمستندات الرسمية الهامة من أن تصل اليها أيدي الجماعات المعادية للعقيدة والفكر وتأمين أماكن لحفظها ووسائل تداولها واستخدامها

ثالثاً: تزويد العاملين في الأمن العقائدي والفكري بالمعلومات الكافية عن المعتقدات والأفكار التي تظهر سواء في الداخل أو في الخارج مع تحليل علمي سليم لها وتدريبهم على أساليب الحوار مع معتنقي هذه المعتقدات والأفكار والتعامل معهم بالفكر والجدل الهادىء ﴿**وجادلهم بالتي هي أحسن**﴾ نظراً لأن العنف والقسوة غالباً ما يؤديان الى نتيجة عكسية . فالفكر المتطرف لا يواجهه الا فكر سليم قوي يستند الى المنطق ويعتمد على الاستدلال الصحيح والبرهان الواضح، ولعل أقدر الناس على القيام بهذه المهمة هم رجال الشرطة لأنهم أول من يتعامل مع أصحاب العقيدة أو الفكرة،

وليكن رائدهم في ذلك رسول الله ﷺ الذي قال له الله سبحانه وتعالى: ﴿**ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة**﴾.

رابعاً: تنظيم ندوات ولقاءات بين رجال الشرطة وبعض العلماء والفقهاء المعروفين بقوة الحجة وسعة الأفق والدراية بالتطورات العلمية، يتم خلالها تزويد رجال الشرطة بالجديد من الأفكار والحسن من الآراء التي تدحض تقولات العلمانيين والملحدين وأصحاب الفهم السيء للدين، حتى تتجدد أفكارهم وتنمو معارفهم ويزداد إيمانهم.

تطبيق الاستراتيجية العربية في الميادين الأمنية

الدكتور محسن عبدالله(*)

موضوع البحث الذي أحظى بشرف تقديمه يحمل عنوان: «تطبيق الاستراتيجية العربية في الميادين الأمنية». وقد أجد نفسي في نوع من الحرج عند طرق هذا الموضوع الحيوي باعتبار أنني لست منتسباً لسلك الشرطة أو لأي سلك آخر شبه عسكري بتونس، ولكنني بنظرة رجل القانون واختصاصي العلوم الادارية ومنسق الدراسات الأمنية في وزارة الداخلية التونسية، وأمنيتي الوحيدة أن أضع تصوراتي الموضوعية الحيادية لرسالة الأمن في المجتمع العربي المعاصر.

إن الحديث في هذا الموضوع يستوجب منا التوقف بعض الوقت لزيادة تدقيق بعض المصطلحات التي تحتاج بصفة متواصلة الى التعريف والضبط خاصة أن هذه المصطلحات ستعترض تفكيرنا خلال هذا العرض المتواضع، وفي حقيقة الأمر فإن هناك مصطلحين سيشدان اهتماماتنا بالدرجة الأولى وهما: مفهوم الأمن من ناحية، ومفهوم الاستراتيجية من ناحية ثانية.

(*) مدير الدراسات القانونية بوزارة الداخلية بالجمهورية التونسية.

تعريف الأمن:

الأمن لفظة كثيرة التداول ولها العديد من المضامين، ومضامينها تختلف وتتعدد بتعدد أوجه الحياة.

فرئيس العائلة بمنزله يتحدث عن أمن أسرته وبيته، والتاجر بمتجره يفكر في أمن متجره وبضاعته، ومدير المدرسة أو المعهد يتحدث عن أمن تلاميذه، وعن أمن مؤسسته التعليمية، وشيخ المدينة يفكر في أمن مدينته وسكانها، ورئيس الدولة يتحدث عن أمن البلاد التي يحكمها، والمنظمات الدولية الاقليمية أو الجهوية تتعرض الى أمن مجتمعات الدول المتكونة منها، والمنتظم الأممي يسعى الى أمن دول الكرة الأرضية إن لم يكن أنشيء من أجل تحقيق هذه الغاية السامية.

وكل من هؤلاء الأفراد أو من تلكم المنظمات يعطي لمفهوم الأمن مضمونا يواكب احتياجه، فأول هدف يصبو اليه الفرد أو العائلة أو القبيلة أو المجتمع بعد تسديد احتياجاته الحياتية ـ مثل المأكل أو المشرب أو الملبس وغيرها من متطلبات الحياة الأولية ـ انما هو حاجته الى حماية نفسه وحماية أهله وذويه وحماية مكاسبه في إطار ما يسميه بالأمن.. فما الدلالة الصحيحة لهذا اللفظ؟

للأمن حسبما هو متعارف علمياً وفنياً أفق داخلي ـ أي في حدود بلد معين ـ وله أفق خارجي أي فيما يتجاوز الحدود الدولية لهذه البلاد.

ومعلوم أنه لا يمكن التفكير في إقرار أمن داخل الحدود الترابية لبلد ما أو لمجموعة دول ما دون السهر على حماية حدود هذه الدولة أو هذه المجموعة من الدول من كل مامن شأنه أن يخل بها من الخارج.

وان عرضي هذا سيرتكز أساساً، انطلاقا من هاته الملاحظة، على الأمن العام في المستوى الداخلي لكل بلد عربي على حدة من ناحية، وعلى صعيد الوطن العربي بأكمله من ناحية ثانية.

والآن. وبعد هذا العرض السريع لمفهوم الأمن، سنحاول زيادة تدقيق مصطلح الاستراتيجية، ولفظة استراتيجية مشتقة من الأصلين اليونانيين ستراتوس Stratos أي «الجيش» وبصفة عامة «المجموعة النظامية» و «آفين» Agtin أي قيادة، فـ «ستراتوس آفين» يعني قيادة المجموعة النظامية،والأفراد العاملون في هياكل الأمن العام هم عبارة عن تشكيلة نظامية شبيهة بالجيش Paramilitaire وبطبيعة الحال فان القيادة العسكرية تهدف الى تحقيق النصرة وتطبيق لفظة استراتيجية حسب مفهومها العصري، فميدان الأمن العام يعني هو أيضاً:«توخي مجموعة مس الأعمال الموصلة الى استتباب الأمن أي استتباب الطمأنينة والراحة وحفظ الصحة على وجه الخصوص، وذلك اعتماداً على تخطيط ميداني دقيق».

وينطلق هذا التخطيط من إيجاد البنيان الهيكلي الكفيل بالايصال الأوفق الى تحقيق هذه الغاية، وستمثل هذه المسألة محور اهتمامنا الأول «المحور الأول هياكل الاستراتيجية الأمنية العربية».

كما أن هذا التخطيط سينطلق على صعيد ثان ومتماسك بالأول من وسائل تنفيذ هذا المخطط، وسيشد هذا المحور اهتمامنا في المرحلة الثانية من عرضنا..«المحور الثاني: وسائل تنفيذ الاستراتيجية الأمنية العربية».

المحور الأول: هياكل الاستراتيجية الأمنية:

ترتكز الخطة الأمنية بصفة عامة على بناء هيكلي يحاول في شكله ووظائفه مجابهة كل المتطلبات الأمنية حسب أوفق سبل الأداء، وهذه الهياكل متواجدة في غالب الأحيان في أشكال متقاربة بكل الدول العربيةوذلك انطلاقاً من المهمات التقليدية للشرطة بين شرطة ادارية وشرطة عدلية، وانطلاقا من جهة ثانية من مبادىء العلوم الادارية التي أفرزت هاته الهياكل بين دواليب استنباط ودواليب تنفيذ ودواليب متابعة، وتفقد «القسم الأول: هياكل الاستراتيجية للدولة الواحدة».

على أن هذا البناء الهيكلي الداخلي لكل بلد عربي قد يحتاج الى زيادة الدعم من الخارج في مستوى الوطن العربي بصفة تكفل تنسيق المخططات الإقليمية وتوصل الى بعث مخطط أمني مشترك ومتكامل «القسم الثاني: هياكل الاستراتيجية العربية».

القسم الأول:
هياكل الاستراتيجية للدولة الواحدة:

رغم أن الوقت والحظ لم يسعفاني في التعرف بصفة دقيقة على كل التنظيمات الأمنية بالبلدان العربية فإن تعرفي على بعضها جعل في وسعي أن أقول إن هذه الهياكل تميز بين وظائف الشرطة الادارية أو الوقائية والشرطة العدلية أو ما يسمى في بعض البلدان بالشرطة القضائية أو الجزائية وهي الشرطة الزجرية

هذا وإذا استثنينا «الشرطة الادارية الخاصة» التي يباشرها عادة موظفون ينتمون الى وزارات فنية غير وزارة الداخلية، أو وزارة الأمن

الداخلي «كالشرطة الخاصة» التي يباشرها الوزير المكلف بقطاع الفلاحة، أو المكلف بقطاع النقل والمواصلات، أو المكلف بالقطاع المالي أو بقطاع الجمارك وغيرها من الوزارات الميدانية، فإن مهام الشرطة الادارية في مفهومها العام ترجع بالنظر الى هياكل الأمن العام الوقائية مثل نشاط ومراكز الشرطة المحلية وما يدور حولها س دوريات بمختلف أنواعها مترجلة أو راكبة تسهر بقدر الامكان على تسهيل العيش في المجتمع على اختلاف جوانبه مثل تسهيل حركة المرور وتعمل بصفة عامة على الحيلولة دون وقوع الجريمة

كما تشمل الشرطة الوقائية تنظيمات وهياكل ذات اختصاصات دقيقة ترمي الى تقصي مختلف الارشادات والمعلومات عن الأفراد أو المجموعات وعن آرائهم ومشاغلهم بقصد تعريف رجال الدولة بها وأخذها بعين الاعتبار عند ضبط سياساتهم أو مراجعتها كما أنها تشمل هياكل تعمل على الاستعلام عن التحركات المريبة لبعض الأشخاص أو التشكيلات المنظمة لغرض النيل من المؤسسات الشرعية أو من نظام الحكم.

ومن جهة ثانية فان البناء الهيكلي الأمن بالبلاد العربية يحوي دواليب شرطة جزائية أو شرطة عدلية، وهي عبارة عن دواليب تكمل عمل المجموعة الأولى من الدواليب باعتبارها تهدف الى معاينة الجرائم التي لم تقع والتوصل للحيلولة دون ارتكابها وتهدف هذه الدواليب الى اقتفاء أثر مرتكبيها بقصد تقديمهم الى العدالة.

وهياكل الشرطة العدلية تطورت في البلاد العربية بحسب تطور المجتمع العربي الذي أفرز تطورًا في نوعية الجريمة، ذلك أن الجريمة تختلف باختلاف المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي

الذي تتواجد فيه بالاضافة الى نزعة المحاكاة المتواجدة لدى بعض النفوس الضعيفة، وذلك لما يجد من أساليب إجرامية متقدمة خارج الوطن العربي.

فالأنظمة البنائية العربية تشتمل في النطاق المركزي، وكذلك في النطاق الجهوي، على درجات من هياكل المقاومة تتدرج من هياكل مقاومة الاجرام الخطير كجرائم الدم «القتل ـ الاعتداء بالعنف الشديد» وجرائم الاتجار في المخدرات وجرائم انتهاك الأعراض «الاغتصاب»، وتمر من هياكل مقاومة الاجرام المتوسط مثل الجرائم الاقتصادية والمالية وما يسمى بجرائم ذوي الياقات البيضاء، لتصل الى دواليب مقاومة الاجرام في مستوى نقاط ومراكز الشرطة التي يتحول دورها في هذه الحالة من دور وقائي الى دور زجري عدلي.

وفضلا عن هذه الجرائم في معناها الضيق فهناك تشكيلات أمنية شبه عسكرية بمختلف البلاد العربية تهدف الى منع وقمع المظاهرات والتجمعات غير المرخص فيها بالتجمهر إثر الاضطرابات غير المشروعة، والتي تخل بالنظام والأمن العامين.

ويستخدم الأفراد المنتمون لهذه التشكيلات الأخيرة في عمل وقائي مثل السهر على سلامة المرور وسلامة مرتادي أماكن الاصطياف وغيرها من أماكن التجمعات العادية.

ويتعين علينا الاّ ننسى في هذا التعداد للبناءات الأمنية المتواجدة بالبلاد العربية تشكيلات حماية الحدود التي تنتمي إما للشرطة أو للحرس أو للدرك، وألاّ ننسى كذلك هياكل الحماية المدنية التي تهدف مثلما هو متعارف لدى الجميع الى مقاومة الحرائق

والحد من خطورة الكوارث الطبيعية وبصفة عامة مقاومة الحوادث المنجرة عن الأفعال البشرية وإسعاف المنكوبين من هذه الملمات والنوائب.

وتقارب هذه البناءات التنظيمية في البلاد العربية قد يحملنا على التفكير بصفة مؤكدة في توحدها في وطننا العربي، خاصة أن التحديات الحضارية التي تواجهنا واحدة، كما أن أصالتنا وانتماءنا العربي الاسلامي مشترك، هدفنا الأوحد هو استتباب الأمن في ربوع بلادنا بطريقة تمكننا من التفرغ بصفة مثابرة الى اهتمامات التحرر التكنولوجي والاقتصادي المضطرد ومن بلوغ التنمية الشاملة

القسم الثاني:

هياكل الاستراتيجية العربية:

ولا شك أن هذه القواسم المشتركة المتوفرة في كل الدول العربية..مضافة اليها الرغبة الملحة لكل بلد عربي لبلوغ أفضل المستويات الأمنية.. من شأنها أن تساعدنا على التفكير في الانطلاق من المخططات الاقليمية الضيقة وغير المكتملة الى مخطط عربي منسق وموحد.

ولعل هذا المخطط ينبني بالدرجة الأولى على ماهو متواجد حالياً بقصد تحليله وتقصي سلبياته ومحاولة معالجتها أو إصلاحها.

والمتواجد حالياً قد أوصل الدول العربية الى مرتبات أداء متميزة وملحوظة، فبروز المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ومكاتبها المتخصصة مكن من وضع معالم هذا المخطط واخراجه الى مكانه تحت الشمس بفضل انعقاد المؤتمرات الدورية

الميدانية وبحث المسائل الأمنية المشتركة وتسهيل الاتصال بين وزارات الداخلية أو وزارات الأمن العام أو ما يقوم مقامها، وبفضل المكاتب القومية للاتصال التي زادت في دعم تصورات هذا المخطط علاوة على أنه وصل الى حل العديد من المشاكل الأمنية بين بعض البلدان العربية

ووجود المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب يساعد هو الآخر بفضل أصحاب الخبرة والاختصاص الذين ينتسبون اليه على التباحث في مختلف اهتمامات الخطة الأمنية واعتماد طريقة علمية مواكبة لروح العصر ولواقع العيش في المجتمع العربي المعاصر، ولعل تأسيس اجتماع السادة وزراء الداخلية العرب في قالب مؤتمر وكذلك تأسيس اجتماع السادة وزراء العدل العرب من شأنهما أن ينيرا سبيل رجال الأمن بوجهات نظر عالية وكفاءة تساعدهم على تحديث وتعصير مخططاتهم الدولية، وعلى بعث المخطط الموحد على صعيد الوطن العربي والذي يهدف الى صيانة المواطن العربي في كل قطر من مجموعة الدول العربية

المحور الثاني: وسائل تنفيذ الاستراتيجية الأمنية العربية:

بعد اعداد المخطط الأمني لكامل مجموعة دول الوطن العربي والذي يكون منسقاً ومتمماً للمخططات المعدة لكل دولة ومستنداً الى واقع وخاصيات كل شعب في نطاق المجتمع الجزئي للوطن العربي، ينبغي البحث عن الوسائل الكفيلة حتى يمكن تحقيق وتجسيد الأهداف المرصودة بالمخطط الأمني الخاص بالوطن العربي بأكمله.

القسم الأول:

الوسائل الكفيلة لجعل المخطط الأمني العربي سهل التنفيذ:

تندرج ضمن هذه الوسائل الكفيلة التشريعات بما فيها التشريعات الادارية والتشريعات الزجرية والمدنية وهي ما يعبر عنها بالقانون الوضعي، وينبغي أن يكون القانون الوضعي معتمداً على المبادىء الاسلامية السامية ومركزاً على الحضارة العربية الاسلامية الأصيلة وعلى قيمها الأخلاقية ومدعماً بما جاء به الفقه الاسلامي العميق الثري، ولابد أيضاً من أن يؤخذ بعين الاعتبار تطور العلاقات البشرية في إطارها الحديث المتأثر بالمحيط المتجدد نوعاً ما بفضل التكنولوجيا والتقنية اللتين أدتا الى استعمال آلات ووسائل لم تعرف من قبل ، وعلى سبيل المثال فان قانون الطرقات لا يمكنه تجاهل سرعة وسائل النقل الفائقة لتحديدها حسب حالة الطريق وحسب اكتظاظ المارة وحسب الأشغال المجراة على جزء منها بقصد صيانتها، وهذا يندرج ضمن مفهوم حفظ النظام العام والسهر على أن يكون مستتباً.

كما أن التشريعات المعبر عنها بالتشريعات العمومية التي يندرج ضمنها التشريع الاداري والتي تنظم العلاقات ومعاملات السلطات بينها من جهة وبين هاته السلطات والفرد أو المجموعات من جهة أخرى، ينبغي أن تكون مستمدة أيضاً من شرعية الشريعة الاسلامية وقيمها السامية ومتماشية مع متطلبات الحياة المعاصرة، والمخطط الأمني لكل دولة عربية المندرج ضمن المخطط العربي العام المحتم عليه أن يأخذ بعين الاعتبار الحالات الثلاث الآتية: الحالة العادية أو حالة السلم، الحالة الخاصة التي تنجم عن كارثة طبيعية أو كارثة عفوية من جراء الأعمال البشرية،وحالة الحرب الأهلية أو الخارجية.

يستخدم التشريع العمومي، حسب كل حالة، لتحديد حقوق المواطن وتعريفه بواجباته الأمنية، ففي حالة الكارثة مثلا أو في حالة الحرب ينبغي على كل تشريع أن يمكن من تحديد الحريات والحقوق للمواطن وأن يضبط واجباته في كلتا الحالتين، من ذلك يجب التنصيص على امكانية تسخير المساكن غير الضرورية لحاجيات الفرد أو الأسرة لايواء المنكوبين أو اللاجئين والفارين من مواقع الكارثة أو من ساحات القتال، وينبغي أن تشمل امكانية تسخير هذه البضاعات وسائل النقل والآلات الأخرى وبالخصوص المواد الغذائية وان كانت بحوزة الأسرة والتي تفوق حاجياتها لمدة زمنية معينة، واعداد المخطط الأمني للدولة الواحدة يتطلب أيضاً خزن كميات من المواد الغذائية والخيم والملابس، وكذلك خزن كميات من المواد المولدة للطاقة كالبترول وكل هذا يكوّن المواد الاستراتيجية، وتعريف المواطن والمجموعات بأن المخططات الأمنية موضوعة لخدمة سلامته وانقاذه من المخاطر عند اللزوم، تجعله يساعد الأجهزة الأمنية على القيام بمأمورياتها وبذلك يساهم على توفير الطمأنينة للجميع.

وبالنسبة للمخطط الجماعي للوطن العربي بأكمله يجب أن يكون مستمداً من اتفاقيات تعاون في الميادين الأمنية مثل اتفاقية التعاون القضائي في المادة الجزائية وتسليم المجرمين، وكذلك في المادة المدنية والتجارية والاعتراف بالأحكام القضائية التنفيذية، وتتجه الاشارة في هذا الخصوص الى أن السادة وزراء العدل العرب وقعوا خلال مؤتمرهم الأخير اتفاقية جزائية.

وبما أن الغاية من العقاب الجزائي ليس القصاص فحسب وانما يهدف أيضاً الى اصلاح المنحرف بغية التوصل الى استئصال ما بنفسه

من شر لتمكينه من الاندماج مس جديد في مجتمعه كفرد عادي صالح، تدعيماً للوصول الى تحقيق هذه الغاية يمكن التفكير في ابرام اتفاقية تسليم المحكوم عليهم من المنحرفين لا ستكمال قضاء العقوبة التي سلطت عليهم من جراء الأفعال التي ارتكبوها والمنافية للقانون.

والمخطط الأمني الجماعي لا يمكن تحقيق الأهداف المنوطة به الاَّ إذا كانت الدول المكونة للوطن العربي تعيش في سلام وطمأنينة بينها ومقتنعة بأن فض المشاكل التي قد تطرأ بينها لسبب أو لآخر سيعتمد على الحلول السلمية وبعيداً عن اللجوء الى ما عداها من الحلول وخاصة منها اللجوء الى القوة.

والمقترح في هذا الصدد أن يقع التفكير في إعداد وإبرام معاهدة إخاء ووفاق بين جميع دول الوطن العربي، وذلك على غرار ما تم ابرامه بين الجمهورية التونسية والجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية وتدعيماً لأواصر التقارب وتوطيد التضامن بين كل بلدان الوطن العربي، يجب التنصيص ضمن هذه الاتفاقية بأن يلتزم كل الأطراف المتعاقدة بعدم السماح لأي تجمع مارق بالقيام فوق ترابهم بأي نشاط أو تنظيم يرمي الى محاولة تغيير نظام أحدهم عن طريق استعمال العنف للنيل من أمنه أو تغيير نظامه الاجتماعي والسياسي بطرق خارجة عن الشرعية القانونية للبلد المعني، المزمع الحط بنظامه، وهذا ما يدعو كل الدول العربية الى دعم المخطط الاستراتيجي في الميادين الأمنية قصد توقي وقوع جرائم الارهاب والتخريب كحماية المجتمعات العربية من التحديات الخارجية حتى يعم جميع أرجاء الوطن العربي الأمن والاستقرار وهما من العناصر الأساسية لدفع عجلة النمو والتقدم.

وما من شك في أن الأهداف السامية التي من أجلها أعد المخطط العربي الاستراتيجي الموحد لن تتحقق الا بعد ايجاد الوسائل البشرية والامكانات المادية الملائمة لاخراج هذا المخطط من طور النظريات والتصورات الفلسفية الى حقل التنفيذ المادي الصحيح، ورغم تواجد هذه الوسائل والامكانات حالياً بالبلاد العربية فان تقويمنا لمتطلبات الأمن وفقاً لروح ومستلزمات العصر والمحيط يتطلب منا التفكير الملي والسعي الجدي المدروس لتعصير وتحديث هذه الامكانات بما يحقق أحسن مستويات الأداء والتنفيذ.

القسم الثاني:

الوسائل البشرية والمادية لانجاح استراتيجية الأمن العربي:

لايمكن لمخطط أن ينجح الا بفضل الرجال والأفراد الساهرين على تنفيذه ومخطط الأمن يندرج في هذا الاطار بصفة أكثر بروزاً باعتبار ما لرسالة الأمن من نبل وما لمفهوم الأمن من شمولية وارتباط مطرد بمختلف أوجه الحياة، وارتفاع مستوى المجتمع العربي من مجتمع في طريق النمو الى مجتمع نام بما يترتب عن ذلك من ظهور أنماط سلوكية جديدة وتغيرات اجتماعية متعددة الأوجه تغير رسالة الأمن من وظيفة تقليدية الى وظيفة متعصِّرة ومنطلقة من تغيير مفهوم الدولة من دولة حارسة "Etat gendarme" الى مفهوم دولة راعية "Etat providence"

فرجل الأمن لم يعد ذلك الرجل الذي ينتدب من أجل طول قامته أو قوة بنيته أو شراسة طبعه دون سواها من الاعتبارات الفكرية والذهنية، بل أصبح ذلك المواطن الذي ينتمي الى مجتمع ويريد

الذود عنه فيلتحق بسلك الأمن عن اقتناع، وهو يحمل الشهادات المدرسية اذا كان فرداً (أو عوناً) أو يحمل الشهادات الجامعية اذا كان ضابطاً ويلتحق بالمدارس التدريبية المفتوحة لهذا الغرض وبها يتابع البرامج التكوينية والتدريبية المضبوطة في المخطط، وهذا المستوى العلمي الأول عند الانتداب يزداد دعماً في تأهيل ميول الفرد والعون، ورجل الأمن يباشر عمله المهني بفضل فترات التخصص والتكوين المتواصل والرسالة وتحسين المستوى.

وعندها لم يعد رجل الأمن ذلك العون الذي يتقاضى مرتباً شهرياً متواضعاً يحول دون تسديد كل مستلزمات حياته بل أصبح الموظف المحاط بكل الحوافز المادية والمعنوية الكفيلة بجعله يتفرغ للعمل لفائدة الصالح العام ويتفانى لتحقيق رسالة الأمن بكل جد وإخلاص.

على أن تعدد الوظائف الأمنية يستدعى تمكين الرجال العاملين في هذا الاطار من الوسائل المادية الموصلة الى القيام بهذه الوظائف كالتجهيزات الفردية والجماعية المتطورة (الأسلحة النارية للدفاع، والأسلحة الجماعية لحفظ النظام، ووسائل النقل، ووسائل الاتصال والتخابر ووسائل الشرطة العلمية والمخبرية Police technique et criminalistique ووسائل الاستخبار والاستعلام).

الخاتمـــــة :

ان استنباط وإعداد استراتيجية عربية في الميادين الأمنية يتطلب من أجهزة ورجالات الأمن الأخذ بعين الاعتبار التطور التكنولوجي والتقني الذي وصلت اليه الدول النامية التي لها آلات تمكنها من استكشاف عن بعد «Télédétection» الامكانيات المتوفرة لدى الدول العربية لصيانة أمنها، كما تمكن تلك الدول العظمى من معرفة خبايا الأرض والبحار والتعرف حسب التقريب على الثروات الطبيعية، وبالاضافة الى هذا فان أمن الوطن العربي وأمن بقية دول العالم الثالث أصبح مهدداً رغم حيادها باستعمال الفضاء لأغراض غير سلمية، وقد تدعو الحاجة للحيلولة دون ذلك من السعي في نطاق أممي إلى إعداد قانون دولي للفضاء على غرار قانون البحار المبرم أخيراً.

التدريب في الميادين الأمنية
كيف نزيد من فعاليته؟

الدكتور علي محمد عبدالوهاب(*)

ما المقصود بالتدريب ؟، وما طبيعة التدريب في الميادين الأمنية؟ وما الدور الذي يلعبه التدريب بالنسبة لرجل الأمن وأجهزة الأمن والمجتمع؟ وما أنواع التدريب الأمني؟، وما الأسس السليمة للتدريب الأمني؟ ثم ما مجالات التعاون العربي في التدريب الأمني؟

تلك هي الأسئلة التي سنحاول الاجابة عنها في هذا البحث، هادفين من ذلك الى الاسهام في رفع كفاءة التدريب الأمني، بحيث يؤدي دوره المطلوب منه، وزيادة فعاليته بحيث يحقق الأهداف التي يقوم من أجلها.

طبيعة التدريب الأمني

المبحث الأول: أهمية التدريب الأمني:

تلعب أجهزة الأمن دوراً حيوياً في حياة المجتمعات الحديثة، فهي توفر الأمن للمواطنين وتساعدهم على أن يمارسوا أعمالهم وعلاقاتهم ويقضوا مصالحهم ويقيموا علاقاتهم في سكينة واطمئنان، وفي مناخ صحي سليم، وتقع على العاملين بهذه الأجهزة مسئوليات

(*) أستاذ في معهد الادارة العامة. الرياض. المملكة العربية السعودية.

جسام في سبيل تحقيق الدرجة المطلوبة من الأمن والاستقرار، فرجال الشرطة يحمون الأنفس والأخلاق والأموال، ويحرسون المرافق العامة، ويقاومون الجرائم والانحرافات، وينتشرون في الطرق والميادين وحول المدارس والمصارف والمستشفيات وغيرها من المنشآت الحيوية، ويسهرون على حدود الدولة يحمون منافذها ومداخلها، ويضبطون حركة القادمين اليها والخارجين منها، ويقاومون التهريب والتخريب. وهكذا نلمس دورهم ومجهوداتهم في كل شأن من شئون حياتنا، وفي كل موقع من مواقع أعمالنا أو راحتنا أو ترفيهنا، وفي كل ساعة من ساعات الليل والنهار.

ولاشك في أن حاجة المجتمعات الحديثة اليوم الى الأمن أشد من حاجتها في أي وقت مضى، وإن كانت بلادنا العربية بحمد الله تتمتع بقدر كبير من الأمن، إلّا أنها تشترك مع غيرها من المجتمعات في زيادة الحاجة الى الأمن، وهي تتميز بسبب التطور الذي تعيشه هذه الآونة ببضع خصائص أهمها مايلي:

١ ـ التزايد المستمر في أعداد السكان وارتفاع نسبة الشباب بين هؤلاء السكان.

٢ ـ ازدهار الحياة الاقتصادية وتعدد فرص العمل والربح، وكذلك فرص اللهو والترفيه

٣ ـ اتساع المدن وامتداد أطرافها.

٤ ـ تعدد المنشآت والمرافق الحيوية، وأماكن التجمعات كالحدائق العامة والأسواق.

٥ ـ التزايد المستمر في أعداد الاجانب الذين يتدفقون من بلاد متعددة متنوعة الثقافة والعادات، ولأغراض مختلفة من عمل وزيارة وسياحة.

فإذا أضفنا الى ذلك ارتفاع معدلات الجريمة في بلدان العالم بدرجات مختلفة في المجالات المتنوعة «السرقة والرشوة والتهريب والاختلاس. » وانتشار المخدرات وأقراص الهلوسة وغيرها من السموم التي تصدر لبقية البلدان، وتطور الجريمة من الناحية التكتيكية وتعقد خططها وتنوع أساليبها وطرقها، الى جانب ضعف الوازع الديني والتفكك النسبي للروابط الأسرية التي كانت تمد الفرد بالشعور بالأمان، وفي نفس الوقت تمده بقيم راسخة من الأخلاق، كل ذلك يزيد من أهمية الدور الذي تلعبه أجهزة الأمن. ويلقي عليها مسئوليات جسام، يشترط في القائمين بها أن يكونوا على درجة كبيرة من الكفاءة، وأن تتوفر فيهم مهارات متعددة .. فنية وإنسانية وإدارية وفكرية.

وهنا يبرز دور التدريب في إعداد رجال الأمن وتزويدهم بهذه المهارات، ولذلك كانت تنمية الطاقات البشرية من أول أهداف الخطة الأمنية العربية التي وضعت لوقاية المجتمعات من الجريمة واستتباب الأمن وانتشاره في جميع أرجاء الوطن العربي، ويقصد بتنمية الطاقات البشرية زيادة كفاءة رجل الأمن العربي القيادية والفنية والميدانية عن طريق التدريب الهادف الفعال[1] ولكي يتم ذلك فقد قررت الخطة تقوية جهاز التدريب التابع للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة وتكليفه بوضع برنامج عمل لثلاث سنوات يضمن تحقيق أهداف الخطة في مجال التدريب، وأن ينفذ على أعلى قدر من الكفاءة والاتقان[2].

---

١ ـ مجلة «الأمن والحياة»: ماذا تحقق من أول خطة أمنية عربية السنة الأولى. شوال ١٤٠٢هـ. ص: ١٩

٢ ـ المرجع السابق. ص: ٢٠

ويقصد بالتدريب «عملية منظمة مستمرة، محورها الفرد في مجمله، تهدف الى إحداث تغيرات محددة: سلوكية، وفنية، وذهنية، لمقابلة احتياجات محددة حالية أو مستقبلية، يتطلبها الفرد والعمل الذي يؤديه، والمنظمة التي يعمل بها، والمجتمع الكبير»[1].

وبالتالي فإن التدريب يعالج أربع نقاط رئيسية:

١ ـ تزويد الفرد بمعارف ومعلومات جديدة في حقل تخصصه
٢ ـ إكسابه قدرات ومهارات محددة تزيد من كفاءته وانتاجيته
٣ ـ تغيير أو تعديل اتجاهاته أفكاره ووجهات نظره.
٤ ـ تغيير أو تعديل السلوك الذي يمارسه في وظيفته.

كل ذلك بهدف اتقان الفرد لدوره وأدائه له بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة والفعالية، وتدريب رجال الأمن .. وبذا يمكن تحقيق مجموعة من المزايا أهمها[2]:

١ ـ إعداد الرجال المزودين بالمعلومات والقدرات اللازمة لأداء المهام التي يكلفون بها.
٢ ـ اكتشاف القدرات التي يمكن صقلها وتنميتها وتوجيه هذه القدرات الى خدمة الأمن.
٣ ـ معالجة نقاط الضعف التي قد توجد عند رجل الأمن والتي لم تكن ظاهرة عند اختياره.

---

١ ـ علي محمد عبدالوهاب، التدريب والتطوير: مدخل علمي لفعالية الأفراد والمنظمات. الرياض. معهد الادارة العامة. ١٩٨١م. ص: ١٩

2 - J. Sullivan, Introduction to Police Science, 3rd ed. (New York: Gregg Division, McGraw-Hill, 1977), pp. 238-239.

٤ ـ تنميط أو توحيد إجراءات الأمن وتنفيذ الأنظمة من خلال البرامج الملائمة والمخططة جيداً.

٥ ـ تعزيز الممارسات الايجابية، والعمل على استمرار نقاط القوة في أداء رجل الأمن.

٦ ـ رفع الروح المعنوية لرجال الأمن، وزيادة حماسهم وإخلاصهم للعمل نتيجة اقتناعهم بأن أجهزتهم تهتم بتنميتهم وتطويرهم.

فإذا تحقق ذلك أمكن لرجال الأمن أن يؤدوا وظائفهم بسهولة ويسر تكفل سلامتهم وسلامة الجمهور ورضاه عن الخدمة الأمنية المؤداة، وأمكن لأجهزة الأمن القيام بدورها المطلوب لحماية المجتمع الذي توجد فيه ومقابلة توقعاته المتعددة واحتياجاته الأمنية المستمرة.

وعلى هذا يجدر النظر الى تدريب رجال الأمن على أنه استثمار للقوى العاملة في الميدان الأمني، ويعود مردود هذا الاستثمار على الأفراد أنفسهم وعلى أجهزة الأمن والمجتمع، وكذلك الدول العربية المشتركة في الخطة الأمنية، أما الأفراد فكما ذكرنا فإن التدريب يمدهم بالمعلومات والمهارات اللازمة لأداء أعمالهم بنجاح وفعالية، الأمر الذي ينعكس عليهم ماديا ومعنويا، في صورة ترقيات ومكافآت، الى جانب التقدير الذي يلقونه من رؤسائهم ومواطنيهم، ثم الشعور الداخلي عندهم بالرضا نتيجة قيامهم بواجب وطني نبيل.

أما أجهزة الأمن فتفيد من التدريب في زيادة فعالية الدور الذي تقوم به، فما الجهاز الا مجموعة من الأفراد، اذا صلح هؤلاء الأفراد وتنوعت مهاراتهم وقدراتهم، وكان سلوكهم الوظيفي ملائما لأهداف الجهاز، متسقا مع خططه، منسجما مع نظامه وقواعده، استقام أمره واستطاع أن يحقق الانجازات التي يرمي اليها

أما المجتمع فلاشك أن الفائدة التي يجنيها ملموسة ومباشرة وكبيرة الأثر، فإلى جانب أن التدريب يبني قطاعا كبيرا من المواطنين «رجال الشرطة والحدود والهجرة والجوازات. إلخ» وهو في حد ذاته استثمار للكفاءات الوطنية، فهو أيضاً يسهم في زيادة الأمن والرفاهية الاجتماعية، وذلك نتيجة قيام هؤلاء الرجال بأدوارهم بكفاءة وإتقان.

فإذا أخذنا الدول العربية المشتركة في الخطة الأمنية العربية، نجد أنها تستطيع أن تجني فوائد جمة من التدريب الأمني حيث تتبادل الخبرات والدراسات والمعلومات، وتتعاون للوصول الى أفضل الطرق والأساليب لتحقيق الأمن المطلوب.

لذلك كان ضروريا أن يقوم التدريب في الميادين الأمنية على أسس علمية سليمة،وأن توضع له خطط مدروسة، وأن تقوم نتائجه وتراجع منجزاته بدقة وموضوعية حتى يتمكن من استمرار خدمة المجتمعات العربية ومواكبة التطور الذي تشهده في المجالات المختلفة ومقابلة احتياجاتها الأمنية المتعددة.

المبحث الثاني: أنواع التدريب الأمني:

ينقسم التدريب في الميادين الأمنية الى قسمين: «فني، وإداري» «الشكل رقم ١».

والأول ينصب على الجانب الفني للوظيفة، ويعمل على تأهيل صاحبها للقيام بأعبائها وممارسة اختصاصاتها واتباع اجراءاتها واستخدام أدواتها. بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية، وتقوم بذلك برامج الاعداد للخدمة وبرامج التدريب أثناء الخدمة

أما الثاني، وهو التدريب الاداري، فيعنى بتنمية المهارات الادارية والتنظيمية والانسانية في رجال الأمن الذين يديرون أو يشرفون على مجموعات من الأفراد.

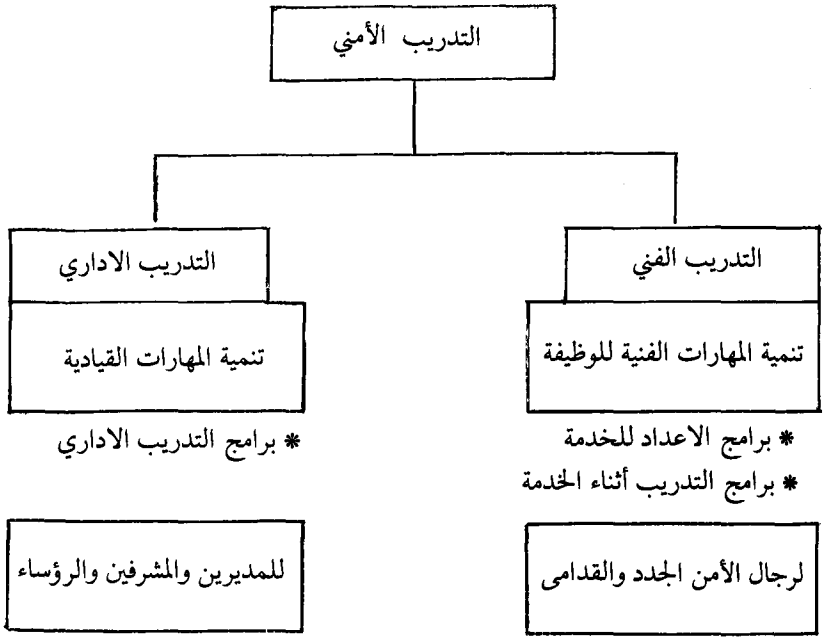

الشكـــل رقـــم (١)
التدريب في الميادين الأمنية

التدريب الفني:

ويهدف هذا التدريب الى تنمية قدرات رجل الأمن وصقل مهاراته لكي يمارس المهام المختلفة لوظيفته، ويركز هذا النوع من

التدريب بصفة خاصة على:

١ ـ ترسيخ القيم الدينية الأصيلة التي توضح قواعد السلوك القويم.
٢ ـ اللياقة البدنية والصحية.
٣ ـ فهم الأنظمة والقوانين والاجراءات ومعرفة مجالات تطبيقها.
٤ ـ سرعة البديهة والحكم السليم.
٥ ـ القدرة على التنسيق بين المتطلبات المختلفة لوظيفته «مثلا: إطلاق النار على المجرم للسيطرة على حركاته، والقبض عليه سالما لمحاكمته».
٦ ـ تنمية العادات الوظيفية السليمة، سواء ما تعلق منها باستخدام السلاح وضبط المرور وإسعاف المرضى. إلخ.
٧ ـ القدرة على استخدام المعدات والأدوات التكنولوجية الحديثة.
٨ ـ القدرة على الاتصال والتعبير والتمكن من اللغة وبعض اللغات الأجنبية أيضاً.
٩ ـ القدرة على كتابة التقارير ووصف الحالات التي يواجهها والتعامل مع الأرقام والاحصاءات وتفسيرها.

ويقوم بتحقيق هذه الأهداف نوعان من البرامج، أحدهما قبل الخدمة والآخر أثناءها، وذلك على النحو التالي:

١ ـ برامج الاعداد للخدمة:

وهي التي ينتظم فيها رجل الأمن بعد تخرجه في المعهد أو المركز الأكاديمي المختص، وذلك لاعداده للعمل وتأهيله عمليا بعد أن صقلت معارفه ومعلوماته النظرية، وتعتبر هذه البرامج على جانب

كبير من الأهمية، إذ أن ما يتلقنه فيها رجل الأمن من قيم ومعلومات يعتبر الأساس في تشكيل قدراته ومنهجه ومهاراته وعاداته العملية واتجاهاته[1].

وتهدف هذه البرامج الى أن تنمي في رجل الأمن العادات الوظيفية الصحية والحكم الموضوعي الواقعي المبني على التقدير السليم للموقف وسرعة التصرف، ومن ثم يتوقع أن يكون رجل الأمن بعد هذا الاعداد قادراً على التوجه الذاتي ومزج ما يتعلم بالخبرة التي يصادفها في وظيفته والاستعداد للتطبيق الفوري لما يتعلم فلا يؤجله أو يؤخره، وإنما يستخدم المعلومات الي يحصلها في حل المشكلات التي تواجهه أثناء القيام بدوره الاجتماعي المتوقع منه[2]

وتتنوع الموضوعات التي تعطي لرجال الأمن في هذه البرامج، وذلك حسب الوظيفة التي يشغلها الفرد والمهام التي سيكلف بها، فمثلا يعطي رجال الشرطة تدريبات مكثفة في التحريات والتفتيش، وفحص الأدلة والجوانب القانونية، والأسلحة النارية، والمرور والاسعافات الأولية، وأساليب الدفاع عن النفس والتمرينات البدنية الرياضية، وعلم النفس والعلاقات الانسانية[3] وغير ذلك من الموضوعات ذات العلاقة

ولكن المشكلة التي تواجهها برامج الاعداد للخدمة هي بعد

---

1 A. Bouza, Police Administration: Organization and Performance, (New York Pergamon Press, 1978), P. 103.

2 R. Roberg, Police Management and Organizational Behavior: A Contingency Approach (St. Paul: West Pub. Co., 1979), P. 258.

3 - S. Vanagunas, and J. Elliott, Administration of Police Organization (Boston: Allyn & Bacon Co., 1980), P. 181.

الجوانب النظرية عن الواقع العملي، فهناك قول يتردد في أروقة الأمن وهو أن المكان الوحيد لتدريب رجل الأمن هو الشارع[1] أي أن الممارسة والاحتكاك الفعلي ومواجهة المواقف المختلفة هي خير مدرب، اذ يستطيع رجل الأمن من خلال ممارسته لوظيفته أن يحصِّل خبرة عميقة لا يمكنه اكتسابها من برامج الاعداد، غير أن هذا من جهة أخرى لا يعني عدم أهمية هذا النوع من البرامج، ولكنه على العكس من ذلك يشير الى ضرورة تخطيط هذه البرامج على أسس علمية صحيحة، وتحري الدقة في تحديد أهدافها، وأن تكون موضوعاتها وثيقة الصلة بالعمل الذي سيؤديه رجل الأمن بعد انتهائه منها

فهذه البرامج اذن تعتبر نقطة الانطلاق التي سيتبعها تدريب مستمر بعد ذلك، فيجب أن تمد رجال الأمن بالأساس السليم لتكوين المهارات المطلوبة، وهنا يبرز دور الدراسات والبحوث، والتي توفر معلومات مفيدة عن أهم الموضوعات التي يجب أن يتلقاها رجل الأمن في البرامج التأهيلية، والتغير الذي يحدث في هذه الموضوعات من حيث العدد والنوع، ذلك أن التغيرات التي تحدث في المجتمع وأنواع الاحتياجات الأمنية تملي موضوعات وموادآ جديدة يجب على رجل الأمن أن يتعلمها، ومن ثم يجب أن تواكب هذه البرامج التغيرات الاجتماعية، الى جانب التطورات التكنولوجية الحديثة والتفسيرات والاجتهادات القانونية[2] هذا بالاضافة الى

---

1 D. Wainwright & N.A. Smith, Management in the Police Service (London: Barry Rose, 1978), P. 121.

2 Sullivan, Op. cit., P. 239.

تضمين هذه البرامج تدريبا ميدانيا لوصل النظرية بالتطبيق في سهولة ويسر، وتمهيد رجل الأمن الجديد لمواجهة المواقف الفعلية[1]

زد على ذلك كذلك أن تمهد برامج الاعداد لادخال رجال الأمن الجدد في بيئتهم الجديدة التنظيمية والاجتماعية، فالأولى هي أجهزة الأمن التي تتميز بتركيب تنظيمي يختلف عن غيرها من الأجهزة، ومن ثم يجب أن يعد الفرد ذهنيا ونفسياً للعمل في هذه البيئة، فيفهم نظمها ولوائحها وتسلسلها الوظيفي ومستويات الأداء المطلوبة والقواعد المهنية التي تسير عليها[2]

أما البيئة الاجتماعية فهي المنطقة التي يعمل فيها رجل الأمن، فيجب عليه أن يفهم خصائصها الجغرافية، وعدد السكان فيها، وتركيبهم الاجتماعي ووضعهم الثقافي والمهني، وعاداتهم وأسلوبهم الحياتي ومتطلباتهم الأمنية.

وبذلك يتعرف رجل الأمن على التوقعات المطلوبة منه، من كل من الجهاز والمجتمع تلك التوقعات التي يجب عليه فهمها جيداً[3] حتى يوجه طاقاته ويركز مجهوداته نحو مقابلتها.

٢ - برامج التدريب أثناء الخدمة:

ويستمر التدريب مع رجل الأمن أثناء خدمته، حتى تستمر صلاحيته لأداء دوره، وتتطور قدراته ومهاراته بالشكل الذي يمكنه

---

1 O. Wilson & R.C. Mclaren, Police Administration, 4th ed. (New York: McGraw-Hill, 1977), P. 304.

2 Roberg, Op. cit., P. 269.

3 - J.D. Peel, Fundamentals of Training for Security Officers (Springfield, Illinois: Charles C. Thomas, 1970), P. 26.

من مواكبة التغيرات التي تحدث في المهام الملقاة على عاتقه، وهذه هي الطبيعة الديناميكية التي تتميز بها وظيفة رجل الأمن، فكما سبقت الاشارة هناك تغيرات كثيرة ومتنوعة تحدث في توقعات المجتمع وحاجاته الأمنية وفي الأساليب والاجراءات الأمنية، وتخدم برامج التدريب أثناء الخدمة غرضين أساسيين[1]: أولهما تنمية قدرات رجل الأمن وتعميق مهاراته، وثانيهما التدريب المتخصص في مهمة معينة ذات مسئوليات محددة يكلف بها رجل الأمن في وقت معين.

وتتشابه الموضوعات التي تتضمنها برامج التدريب أثناء الخدمة، مع تلك التي تغطيها البرامج التأهيلية، مثل اطلاق النار، والتحريات، والقبض على المجرمين والاسعافات الأولية، والأنظمة والاجراءات القضائية، والقانون الجنائي، وحركة المرور، وفض التجمعات، والتعامل مع الفئات المختلفة للمجتمع. ولكن الفرق هنا هو أن رجل الأمن يدرس هذه الموضوعات في ضوء أوضح، فهو قد عمل في الوظيفة فعلا وشاهد مواقفها المتنوعة وصادف مشكلاتها ودخل معاركها، وحصّل من خلال ذلك خبرة متنوعة، تجعله يفيد من التدريب الآن بشكل أعمق، وتساعده على أن يحدد الموضوعات التي تهمه، ويعين المجالات التي يشعر أنه في حاجة الى تدريب فيها، مثل صقل مهارات محددة أو اكتساب معرفة أو معلومات معينة

لذلك فإن عناية كبيرة يجب أن تبذل في تخطيط برامج التدريب أثناء الخدمة، ثم تنفيذها ومتابعتها، وأن تراجع هذه البرامج بصفة

---

1 Roberg, Op. cit., P. 272.

دورية سنويا مثلا كما يقترح البعض[1] وأن تكون موجهة لتنمية مهارات أو قدرات أو نواحي سلوك معينة، يتم تحديدها سلفا وتعريفها بدقة ورسم الطريق المناسبة لتحصيلها، وذلك من واقع التجارب والمشاهدات والدراسات التي تجريها جهات الأمن المعنية، حتى تحقق هذه البرامج الفائدة المرجوة منها، وهي استمرار صلاحية رجال الأمن وصقل مهاراتهم وزيادة كفاءتهم وتوجيه سلوكهم الوظيفي الى الوجهة التي يحققون فيها أكبر درجة ممكنة من الفعالية

وتعقد برامج التدريب أثناء الخدمة، إما داخل أجهزة الأمن، أو في جهات أخرى متخصصة، كمعاهد الشرطة وكليات الأمن وغيرها من الهيئات المعنية، ومن الطرق الشائعة في التدريب أثناء الخدمة ما يعرف بجلسات العمل اليومية[2] والتي يتم فيها التقاء رجال الأمن برئيسهم أو مديرهم لمدة وجيزة من ١٥ ـ ٢٠ دقيقة[3] ويجري في هذه اللقاءات توجيه هؤلاء الرجال وارشادهم واستعراض بعض المشكلات والاجابة عن استفساراتهم، والى جانب الفائدة التدريبية لهذه الجلسات فانها تقوي الروابط بين الأفراد والمديرين وتعمق اتصالاتهم وتفاهمهم وتعاونهم وتعمل على تكامل الأدوار التي يؤدونها.

التدريب الاداري:

أما هذا النوع من التدريب فيقدم للمديرين الرؤساء والمشرفين بأجهزة الأمن، ويهدف الى تنمية المهارات القيادية لديهم، حتى

---

1 Wilson & Mclaren, Op. cit., P. 305.

2 Roll-Call.

3 S. Souryal, Police Organization and Administration (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1981), P. 89.

يتمكنوا من القيام بمهامهم الادارية والتنظيمية على الوجه المطلوب، تلك المهام التي تتعدد وتتنوع وتشير الى أهمية الدور الذي يلعبه هؤلاء المديرون[1] من تخطيط واتخاذ قرارات وإشراف على المرءوسين وارشادهم وتوجيههم، الأمر الذي يستلزم العناية بالتدريب الاداري واقامته على أساس سليم.

ويعنى التدريب الاداري لرجل الأمن بالعناصر التالية:

١ ـ التعريف بالأسس والنظريات الادارية.
٢ ـ تقديم وتعزيز المعلومات الأساسية عن ادارة أجهزة الأمن.
٣ ـ تنمية القدرة على اتخاذ القرارات.
٤ ـ تطوير المهارات الانسانية، التي تتمثل في الاتصال الجيد وفهم الآخرين.
٥ ـ تنمية مهارة التغير والمرونة لمواجهة الظروف والمواقف المتغيرة.
٦ ـ تعميق الوعي بالمعلومات وأهميتها في أجهزة الأمن والتعريف بالكمبيوتر ومجالات الاستفادة منه
٧ ـ صقل القدرة على التطوير التنظيمي والتعرف على الطرق السليمة لتحقيقه.

ويمكن أن تطول القائمة وتتوقف العناصر التي يركز عليها برنامج التدريب الاداري على نوع البرنامج وهدفه والمستويات التنظيمية التي يشملها، فهناك مثلا برامج تقدم لأعضاء الادارة العليا، من رؤساء الأجهزة والمديرين العامين، وأخرى تقدم لأعضاء

---

1 G. Garner, Police Supervision: A Common Sense Approach (Springfield, Illinois: Charles Thomas, 1981), P. 6.

الادارة المتوسطة، من مديري الادارات ورؤساء الأقسام، وبرامج تعطي لأعضاء الادارة التنفيذية أو المباشرة، مثل المشرفين ورؤساء المجموعات، كما أن من البرامج ما يقدم للمديرين والرؤساء قبل الترقية، وذلك لاعدادهم لشغل مناصب أعلى، وبرامج تقدم بعد الترقية لمقابلة حاجات محددة أو حل مشكلات معينة

وكما ذكرنا في التدريب الفني فإن المشكلة في التدريب الاداري أيضاً هي أن تنمية مهارات رجل الأمن لا تتم في قاعات الدراسة فقط وانما في الظروف الواقعية للوظيفة التي يؤديها[1] لذلك كان من المهم أن تؤخذ هذه الظروف في الاعتبار حتى يكون التدريب ملامسا للواقع ملائما لعلاج المشكلات الفعلية التي يواجهها رجال الأمن.

الأسلوب العلمي للتدريب الأمني

لكي يحقق التدريب الفني والاداري في الميادين الأمنية الفوائد المرجوة منه يجب أن يسير حسب خطوات علمية منظمة، تبدأ بتحديد الاحتياجات التدريبية، ثم تصميم البرنامج التدريبي المطلوب والذي يتكون من تحديد أهداف البرنامج ومحتواه وأساليبه ووسائله، وبعد ذلك تأتي مرحلة التنفيذ، وأخيراً متابعة التدريب وتقويم نتائجه كما يوضح الشكل رقم «٢» وفيما يلي مناقشة لهذه الخطوات[2]:

---

1 R.S. Bunyard, Police Organization and Command (Estover, Plymouth: Macdonald & Evons, 1978), P. 219.

٢ - نستند في مناقشة هذه الخطوات الى كتابنا «التدريب والتطوير». مرجع سبقت الاشارة اليه.

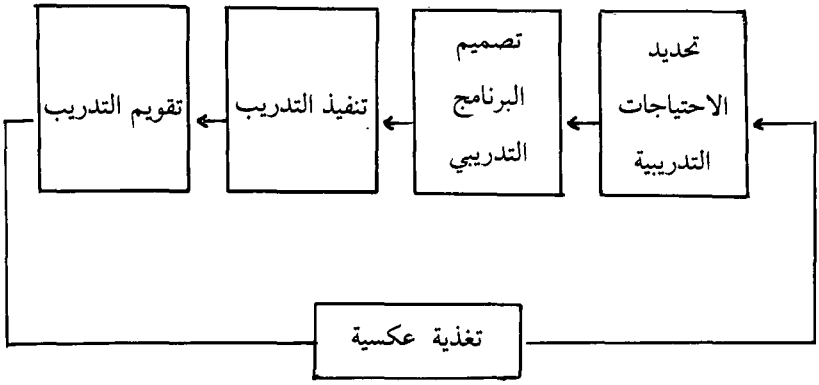

الشكـــــل رقـــم (٢)
خطوات الأسلوب العلمي للتدريب

المبحث الأول: تحديد الاحتياجات التدريبية:

يراد بهذه الخطوة التعرف ـ على وجه الدقة ـ على تلك النواحي التي يجب تدريب رجال الأمن فيها، سواء أكانت هذه النواحي معلومات أو مهارات وقدرات أو اتجاهات أو سلوكاً معيناً، وذلك بقصد تطويرها أو تعميقها لمقابلة أغراض مختلفة كترقية رجل الأمن مثلا، أو التكيف مع مواقف جديدة، مثل توسعات تنظيمية أو تغيرات فنية أو العمل في مدينة أو منطقة جديدة، كما يقصد بالتدريب علاج النواحي المذكورة في حالة الضعف أو القصور أو عند وجود مشكلات معينة يراد التغلب عليها.

وهناك ثلاث طرق يتم بمقتضاها تحديد الاحتياجات التدريبية، وهي تحليل التنظيم، وتحليل العمل، وتحليل الفرد، ولكل من هذه الطرق مهمة محددة تؤديها لكي تصل جميعا في النهاية الى تعيين تلك الاحتياجات الفعلية التي يجب على التدريب مقابلتها واشباعها.

١ ـ تحليل التنظيم:

أما تحليل التنظيم فيقصد به تفهم الاطار التنظيمي الذي يوجد فيه الأشخاص الذين يزمع تدريبهم.

وهذا الاطار هو الجهاز الأمني سواء أكان مثلا جهاز الشرطة أم مصلحة الجوازات، أم حرس الحدود، فيتم التعرف على طبيعة نشاط الجهاز والأهداف القريبة والبعيدة التي يسعى لبلوغها والتغيرات التي طرأت عليها ومدى فهم الأفراد لها ودرجة نجاح الجهاز في تحقيقها، كما يتم التعرف على التركيب التنظيمي للجهاز ـ اداراته وأقسامه وشعبه ـ ومدى ملاءمة هذا التركيب لأهداف الجهاز، كذلك تجري دراسة أنظمة الجهاز ولوائحه واجراءاته والقواعد والتعليمات التي يسير عليها العمل، ثم تحليل القوى العاملة بالجهاز.. عددا ومؤهلات وخبرة، ومدى ملاءمة هؤلاء الأفراد للوظائف التي يشغلونها، هذا بالاضافة الى تحليل مجموعة س المؤشرات التي تدل على مدى كفاءة الجهاز في أداء دوره مثل معدلات التكاليف وجودة الخدمة المؤداة واتجاهات المواطنين نحو هذه الخدمة، من حيث درجة الرضا أو الشكاوى أو نواحي النقد.

ويؤدي هذا التحليل اذا أجري بعناية الى التعرف على أهم المشكلات التنظيمية والادارية التي تؤثر في مدى تحقيق الجهاز الأمني لأهدافه، وكذلك التعرف على أهم المجالات التي يمكن من خلالها تطوير الجهاز الى الأحسن ومساعدته على رفع كفاءته وزيادة درجة فعاليته.

٢ ـ تحليل العمل:

ويقصد بتحليل العمل دراسة الوظائف التي يؤديها جهاز الأمن وتحليل أعبائها وواجباتها وفهم محتوياتها ومعايير الأداء المطلوبة فيها والخصائص المشترطة في شاغليها، وبذلك يمكن التعرف على تلك المعلومات والقدرات والمهارات التي يجب على رجال الأمن اكتسابها وتنميتها حتى يستطيعوا مقابلة متطلبات وظائفهم، كما يمكن تحديد مستويات الأداء التي يجب أن يبلغها المتدرب بعد التدريب بحيث تكون مؤشرا لكفاءته وفعاليته.

٣ ـ تحليل الفرد:

في حين يعني العنصران السابقان بالجهاز الذي يعمل فيه رجل الأمن، والوظيفة التي يمارسها، فإن هذا العنصر يهتم برجل الأمن نفسه، ويرمي الى دراسته وتحليله من عدة جوانب؛ «شخصية، وسلوكية، ووظيفية».

فالأولى تتضمن قدراته وطموحه والدوافع التي توجد عنده للتعلم والتدرب، وأفكاره واتجاهاته نحو نفسه والآخرين، والعمل الذي يؤديه.

أما الجوانب السلوكية فهي سلوك رجل الأمن في وظيفته، وتشمل مستويات الأداء التي يبلغها والانجازات التي يحققها والأهداف التي يرمي لبلوغها لنفسه وللجهاز، ودرجة تفاعله مع وظيفته وزملائه ورؤسائه ومرءوسيه والجمهور الذي يتعامل معه

أما الجوانب الوظيفية فتشمل مؤهلات رجل الأمن، وتخصصه وخبرته، والتدريب السابق الذي حصل عليه، والوظيفة التي يؤديها.

ولكي يجري تحليل التنظيم والعمل والفرد بالدقة الواجبة تستخدم عدة وسائل، أهمها المشاهدة والمقابلة، وقوائم الاستقصاء، والأداء الفعلي للوظيفة، واستطلاع رأي المتعاملين في الجهاز الذي تجري دراسته، هذا بالاضافة الى مصادر أخرى للمعلومات، مثل تقارير سير العمل وتقارير الكفاية ومعدلات الأداء، والدراسات والبحوث السابقة، وآراء الخبراء والاستشاريين.

فإذا تم تحليل التنظيم والعمل والأفراد بالدقة المطلوبة أمكن التوصل الى تحديد واقعي للاحتياجات التدريبية ـ الفنية والادارية ـ المرادة مقابلتها عن طريق دورات أو برامج تدريبية معينة، وذلك لأن تحليل التنظيم يفيد في التعرف على الموقع التنظيمي .. الادارة أو القسم الذي يحتاج الى تدريب، ويلقي تحليل العمل الضوء على نوع التدريب المطلوب «القدرة على اتخاذ القرارات، وسرعة الأداء والنظرة الايجابية للعمل. الخ».

أما تحليل الفرد فمهمته تحديد أولئك الرجال الذين يحتاجون الى التدريب.

ويجدر التنبيه هنا الى أن تحديد الاحتياجات التدريبية ينصب على المجالات أو المشكلات التي يمكن للتدريب علاجها، أما تلك المشكلات التي لا يستطيع التدريب حلها، فلا تعتبر احتياجا تدريبيا، ومثال ذلك مشكلة الحوافز أو نقص المعلومات، أو ضعف اجراءات التعيين، فهذه توجد حلولها في أساليب إدارية أخرى، كذلك يجدر التنبيه الى أن تحديد الاحتياجات التدريبية يعتبر عملية مستمرة، اذ تتغير الاحتياجات بتغير الظروف المحيطة من تكنولوجية وتنظيمية واجتماعية.

وربما لا تقوم أجهزة الأمن بكل هذه التحليلات والدراسات لاكتشاف احتياجاتها التدريبية، نظراً لما تتكلفه من جهد ومال وما تستغرقه من وقت، وكذلك لصعوبة تنفيذها أو نقص الخبراء الذين يستطيعون أداءها بالكفاءة المطلوبة، ولكن هذه الخطوات بالغة الأهمية، اذ تتوقف على جودتها سلامة التدريب كله، حيث يوجه التدريب الى مقابلة احتياجات محددة بدلا من تشتيته أو توجيهه لغير الغرض المطلوب، فالتحديد السليم للاحتياجات التدريبية إذن يعتبر بمثابة التشخيص الذي لابد من البدء به، فإذا كان تشخيص المشكلات التدريبية سليما أمكن اتخاذ العلاج الملائم لمواجهتها، واذا كان خاطئا فإن مجهودات التدريب تضيع هباء وتزيد تكاليفها، هذا بالاضافة الى الاحباط الذي تسببه للمتدربين والمدربين عندما يفشلون في تحقيق نتائج إيجابية.

المبحث الثاني: تصميم البرامج التدريبية:

١ ـ تحديد الأهداف التدريبية:

يتوقف على درجة الدقة في تحديد الاحتياجات التدريبية تحديد الهدف من البرنامج أو الدورة التدريبية، وحيث أن التدريب يحمل تغييرا في المعلومات أو المهارات أو السلوك، فإن الهدف لابد أن يحتوي على نوع هذا التغيير وكميته وزمنه، لذلك يجب أن يتضمن الهدف تعريف التغيير السلوكي المتوقع، والظروف الهامة التي يقع فيها هذا التغيير، والمقياس المناسب لقياس التغيير[1]

---

1 Roberg, Op. cit., P. 261.

وتختلف الأهداف التدريبية باختلاف البرامج، ولكن يجب أن تراعى فيها جميعا الدقة والواقعية وعدم التعميم، فمثلا يجب أن يوضع الهدف بالشكل التالي: بعد اجتياز هذه الدورة «أو الموضوع أو الوحدة التدريبية» سيكون رجل الأمن قادراً على فض النزاع في ظرف كذا دقيقة ـ إجراء كذا جولة في الأسواق في وقت معين كتابة تقرير عن حادث الطريق في زمن معين. وهكذا.

ويجب تحديد هدف كل وحدة تدريبية أو موضوع تدريبي على حدة، وكذلك الهدف الرئيسي للبرنامج أو الدورة حيث أن الأهداف الجزئية أو الفرعية تتكامل جميعا لتحقيق الهدف العام س البرنامج.

أما الظروف التي يجب أن تصاحب الهدف التدريبي فهي تلك العوامل التكنولوجية والتنظيمية والبيئية، التي تحيط بالمتدرب أثناء تطبيقه لما يتعلم في البرنامج التدريبي، وهنا تجي- أهمية تحليل التنظيم وتحليل العمل عند تحديد الاحتياجات التدريبية، فاذا كان هناك قصور في نظم المعلومات مثلا، فان تدريب المديرين والرؤساء على اتخاذ القرارات سيكون قليل الفعالية

أما من حيث المقياس المطلوب في السلوك المكتسب من التدريب فمعناه أن يتضمن الهدف تحديدا للمؤشر أو المعيار الذي يمكن به التحقق من اكتساب السلوك المرغوب، وقد يكون المؤشر زمنيا أو كميا أو نوعيا، وبذلك يمكن تقويم فعالية كل وحدة تدريبية ومن ثم فعالية البرنامج التدريبي في مجمله.

ومن الأهمية بمكان أن يفهم المعنيون الأهداف التدريبية ويقصد بهؤلاء المعنيين رجال الأمن الذين سيتم تدريبهم ورؤساؤهم أو مديروهم، والمدربون الذين سيقومون بعملية التدريب.

إن فهم الأهداف يساعد على نشر لغة مشتركة بين الأطراف المعنية وتقديرها لمجهودات التدريب وفهمها لمحتواه ودفعها الى التعاون في سبيل انجاح التدريب، ثم تنفيذ النتائج المحصلة منه بعد ذلك.

٢ ـ محتويات البرامج التدريبية:

بعد أن يتحدد الهدف التدريبي بناء على الاحتياجات التدريبية التي تم اكتشافها، توضع الآن خطة للبرنامج أو الدورة التدريبية المطلوبة، وتتحدد في هذه الخطوة الموضوعات التي يجب أن يشملها التدريب، والتي تختلف باختلاف البرامج من حيث كونها برامج الاعداد للخدمة أو برامج التدريب أثناء الخدمة أو برامج التدريب الاداري.

وتعتبر المعلومات المحصلة من تحليل التنظيم والعمل والأفراد عند تحديد الاحتياجات التي يجب أن يشتمل عليها برنامج تدريبي معين، فاذا كشف التحليل عن وجود مشكلة في الاتصال مثلا ـ عند مجموعة من رجال الأمن الذين يعملون في جهاز معين ـ فإن الهدف التدريبي يتحدد في صورة تنمية مهارات الاتصال، ويفصل الهدف الى بنود أخرى جزئية مثل القدرة على كتابة تقرير واضح ومفصل عن ضبط محاولة لتهريب المخدرات في ظرف زمني معين، ومن ثم يتضمن البرنامج التدريبي موضوعات عن أهمية الاتصال، ومفهومه، ومعناه، وطرقه، ووسائله، ومقومات الاتصال الجيد، والمعوقات التي تعترضه، وطرق علاجها.

وتوضع هذه الموضوعات في شكل اختبارات وتمرينات وواجبات محددة مثل كتابة تقارير عن حالات افتراضية وواقعية.. وهكذا، كما يتم تحديد المواد التدريبية التي سيتم توزيعها على المتدربين، وتأخذ صورا عديدة، فمن الكتب والمقالات والاختبارات، الى الحالات العملية والنماذج، وكذلك الأدوات والمعدات في حالة التدريب الفني الميداني.

ولابد أن يراعى في وضع محتويات البرنامج التدريبي التسلسل المنطقي، ودرجة السهولة والصعوبة في الموضوعات المطروحة، والرابطة الزمنية بينها، وعلاقة الموضوعات الجزئية بالكلية، ودرجة التفصيل أو الايجاز المطلوبة في كل موضوع، وهكذا حتى يحقق المحتوى التدريبي الهدف الذي تم تحديده، ومن ثم سد الاحتياجات التدريبية المحددة سلفاً.

٣ ـ أساليب التدريب ووسائله:

وهنا يحدد الأسلوب التدريبي الذي سيتم استخدامه في التدريب، أما التدريب الفني فيعتمد على الأسلوب العلمي والتجربة الحية والافتراضية، هذا بالاضافة الى استخدام النماذج والتقارير والدراسات المختلفة التي تعطي المتدرب فكرة واضحة عن المعدات والأدوات التي يستخدمها، أما التدريب الاداري فيستخدم أساليب أخرى من محاضرات ومناقشات وتمارين وتمثيل الأدوار، الى تحليل المواقف ودراسة الحالات واللجان وفرق العمل والمباريات، والمؤتمرات والندوات، وقد تزايد مؤخراً استخدام أسلوب تحليل

المعاملات في تدريب رجال الأمن[1]، وخاصة المدربين والرؤساء، وذلك لمعاونتهم على فهم أنفسهم وفهم مرءوسيهم وإقامة علاقات منسجمة معهم.

وتعتمد الأساليب الحديثة للتدريب الاداري اليوم على اشتراك المتدربين والمدربين في العملية التدريبية، عن طريق التعاون في تشخيص المشكلات وتبادل الآراء والخبرات وتوجيه الاهتمام الى حل المشكلات الفعلية، وليس فقط فهم الموضوع، لذلك تحظى الجماعة وليس الفرد وحده، باهتمام التدريب، ولا يخفى ما للجماعة من تأثير كبير على أداء رجل الأمن واتجاهاته وعاداته الوظيفة[2] ولذلك كان مهما أن يدرب رجال الأمن الذين سيعملون سويا في برنامج واحد حتى تنمي مهاراتهم بدرجة متناسقة.

أما الوسائل التدريبية فهي كثيرة ومتنوعة، ويستطيع المدرب أن يستخدم عدداً كبيراً منها، والأمثلة على ذلك الشرائح والأفلام والصور والأشرطة، والخرائط، والأشكال، والنماذج، وغيرها.

ويتوقف استخدام وسيلة أو أكثر من هذه الوسائل السمعية والبصرية على الموضوع المطروح والأسلوب التدريبي المتبع «من محاضرة أو مناقشة أو فريق عمل».

---

1 - A. Romano, Transactional Analysis for Police Personnel (Springfield, Illinois: C. Thomas, 1981).

2 - R.S. Bunyard, Police Management Handbook (London: McGraw-Hill, 1979), P. 53.

تنفيذ التدريب:

ثم يجري تنفيذ التدريب حسب الخطة الموضوعة وطبقاً للأهداف التي تم تحديدها، وحسب تسلسل الموضوعات التي تم تدريبها، وينتظم في البرنامج التدريبي أولئك الرجال الذين اتفق على أنهم بحاجة للتدريب لتغطية احتياجات محددة للترقية أو غيرها، وذلك في زمان ومكان يتم تحديدهما تبعاً لظروف العمل والمتدربين.

المبحث الثالث: تقويم التدريب:

وهنا يثور السؤال الآتي: هل حقق تدريب رجال الأمن الأهداف التي نفذ من أجلها؟ وبعبارة أخرى هل اكتسب هؤلاء الرجال المهارات والقدرات المطلوبة؟ وهل حدث التغيير المتوقع في سلوكهم وأدائهم الوظيفي؟

ربما تبدو هذه الأسئلة سهلة ولكنها ليست في الواقع كذلك، نظرا لما يكتنف عملية التقويم عموما من مشكلات، وما يحيط تقويم التدريب بوجه خاص من عقبات، هذا بالاضافة الى عدم اهتمام المعنيين بالتقويم، فربما يظنون أن المهمة قد انتهت بانتهاء البرنامج التدريبي، وهذا ليس صحيحاً اذ أن البرامج التدريبية التي أنفقت فيها الأموال والأوقات والجهود، يجب أن تقاس فعاليتها ويتم التعرف على النتائج التي وصلت اليها ودرجة النجاح التي حققتها.

ويقتضي الأسلوب العلمي إجراء تقويم دقيق للبرنامج التدريبي وللمتدربين، وذلك في ثلاث مراحل: قبل تنفيذ البرنامج وأثناءه وبعده

أما التقويم قبل التنفيذ فيعني التحديد السليم للاحتياجات التدريبية والتحديد الدقيق لأهداف التدريب في صورة نتائج سلوكية يمكن قياسها، ويستخدم في عملية التقويم هنا بعض الأساليب مثل استطلاع آراء المديرين والرؤساء بشأن التدريب الذي يجب أن يحصل عليه مرءوسوهم وآراء المرءوسين أنفسهم، وتقديم اختبارات معينة لتحديد المستوى، وللمقارنة بعد انتهاء التدريب.

أما التقويم أثناء تنفيذ التدريب فيراد به التأكد من سلامة سير البرنامج التدريبي حسب الأهداف المقررة له، وحسن سير الموضوعات والوحدات التدريبية حسب التتابع الذي وضعت به، وملاءمة المجهودات التي يقوم بها المدربون في تقديم المادة المطلوبة، والتعرف على النتائج التي يحققها البرنامج أولا بأول، واكتشاف ماقد يستجد من صعوبات حتى يمكن علاجها في حينها، وفي نفس الوقت يجري كذلك تقويم للمتدربين وذلك من حيث:

أ ـ رد الفعل تجاه التدريب، أي استجابتهم لموضوعاته وأنشطته ومدى تفاعلهم معه.

ب ـ المعلومات التي يحصلونها ونواحي المعرفة الجديدة التي يكتسبونها.

جـ ـ السلوك والأداء ونوع التغير الذي يطرأ عليهما ودرجة هذا التغير واتجاهه في ضوء الأهداف والمعايير المحددة.

وتستخدم في تقويم هذه العناصر الاختبارات والتمرينات واستقصاءات الرأي، وكذلك المشاهدة الفعلية لسير البرنامج وسلوك المتدربين وتفاعلهم وتعاونهم مع المدربين.

ثم يأتي التقويم بعد انتهاء البرنامج التدريبي لينصب أيضاً على العناصر السالفة الذكر، وهي رد الفعل والمعلومات والسلوك، ثم الأداء الوظيفي في العمل عند عودة المتدربين الى أجهزتهم وممارستهم لوظائفهم، وتستخدم في ذلك نفس الوسائل التقويمية التي تستخدم أثناء التدريب، ويكون الغرض منها الآن قياس درجة التغير التي حدثت في معلومات المتدربين وسلوكهم وأدائهم، أي الفرق بين هذه العناصر قبل التدريب وبعده.

وربما كان القياس سهلا نسبيا في التدريب الفني، فقد نلمس عن طريق الاختبار أو المشاهدة التغير أو التحسن الذي طرأ على رجل الشرطة مثلا في أسلوب فض الشجار في الطريق أو سرعة تنفيذ الاسعافات الأولية وإنقاذ المرضى، أو مهارة القبض على المهربين، ولكن الأمر يصبح أكثر صعوبة في قياس المهارات الادارية والانسانية والفكرية، ذلك أن آثارها لا تبدو حاضرة للعيان، أو لا تخضع للمشاهدة المباشرة، فقد يعطي المدير أو الرئيس اختبارا أو حالة عملية في اتخاذ القرارات، ونرى إجابته وتصرفه في الاختبار صحيحين، ولكن ذلك لا يعني أنه سيتخذ قراراته في المواقف الفعلية بنفس الدرجة من الصحة

كذلك قد يستوعب مدير جرعة كبيرة من مبادىء علم النفس ولكن تطبيقه لهذه المبادىء في قيادة مرءوسيه لن يظهر الا في الاحتكاك الفعلي في المواقف القيادية مع هؤلاء المرءوسين، لذلك يستعان في تقويم مثل هذه الأنواع من السلوك والأداء الوظيفي بالمشاهدات وتقارير الرؤساء وتقارير المتدربين أنفسهم بعد فترة من انتهاء

البرنامج التدريبي، ومقارنة تقارير الكفاية قبل التدريب وبعده، ثم بعد انتهائه بثلاثة أشهر، أو ستة، أو عام كامل.

ويستفاد من البيانات التي يوفرها تقويم التدريب في تطوير البرامج التدريبية وتعديلها. حيث أن هذه البيانات تكشف عن مدى نجاح التدريب في أداء مهمته وتحقيقه لأهدافه، ومن ثم تشير الى نواحي التحسين المحتملة، فربما تكشف عن قصور في تحديد الاحتياجات التدريبية مثلا، الأمر الذي يشير الى ضرورة العناية بتحديد هذه الاحتياجات وتحري الدقة في دراسة العناصر اللازمة، التنظيم والوظائف والأفراد، بحيث يكون التدريب موجها الى الحاجات الفعلية التي يتطلبها العمل والمتدربون والأجهزة التي يعملون بها، وربما تدل نتائج التقويم على الحاجة الى الدقة في وضع الأهداف التدريبية، حيث أن احتمال نجاح التدريب يزيد كلما كانت أهدافه واضحة ودقيقة وموضوعة في صورة كمية ونوعية وزمنية، ومتضمنة وسائل تحقيقها وطرق قياسها، وكذلك قد تنبىء نتائج التقويم عن ضرورة العناية باختيار المتدربين، فكما تقضي قواعد التوظيف بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب يجب أيضاً اختيار المتدرب الملائم للبرنامج التدريبي الملائم، كما قد تشير النتائج الى التدقيق في اختيار المدربين أو تدريبهم أو توجيههم للتركيز على نواح سلوكية معينة.

وهكذا. فإن نتائج تقويم التدريب عندما تفحص جيدا الى جانب التغيرات التكنولوجية والتنظيمية والاجتماعية ومتطلبات الأمن والقوانين والأنظمة المستحدثة.. الخ، تساعد في تعديل مسار التدريب وتصحيح اتجاهاته وتطوير أهدافه وموضوعاته ووسائله، حتى يحقق درجات أكبر من الكفاءة والفعالية.

التعاون العربي في التدريب الأمني

يشترك أكثر من عشرين بلدا عربيا في الاتفاقية العربية الموحدة للتعاون القضائي، والتي جاءت نتيجة لتوصيات المؤتمر العربي الأول لوزراء العدل والتي عقدت بالرباط عام ١٩٧٧م.

ولاشك في أن هذه البلاد تضم خبرات واسعة في المجال الأمني تعززها قاعدة متينة من الشريعة الاسلامية المطهرة وتاريخ حضاري طويل ورغبة في توفير مستقبل أفضل.

وتستطيع هذه البلاد أن تتعاون في مجال التدريب في الميادين الأمنية في سبيل رفع كفاءته وفعاليته، حتى يحقق هدفاً أشمل وأعم، وهو استتباب الأمن وضغط الجريمة ومقاومة الانحرافات وانتشار الطمأنينة بين المواطنين مما يزيد مس سعادتهم ورفاهيتهم، وفيما يلي أهم العناصر التي يجب أن يشملها التعاون العربي.

١ ـ يجب أن نأخذ في الاعتبار أولاً أن التدريب السليم يجب أن يسبق بالاختيار السليم لرجال الأمن، بحيث تتلاءم الوظائف المسندة اليهم مع قدراتهم ومؤهلاتهم ودوافعهم، ومن ثم يرغبون في تجويد أدائهم فيقبلون على التدريب الذي يمكنهم من ذلك.

٢ ـ يجب أن تكون البرامج التدريبية الفنية والادارية التي تقدم لرجال الأمن مبنية على دراسة فعلية للاحتياجات التدريبية وموجهة لخدمة أهداف معينة وذلك حتى يكون لهذه البرامج مردودها الايجابي فتسهم في رفع كفاءة رجال الأمن وفعاليتهم.

٣ ـ إجراء الدراسات الميدانية حول التدريب الفني والاداري في المجال الأمني، وذلك من حيث تحديد الاحتياجات التدريبية

والأساليب والوسائل الحديثة للتدريب، وسبل تقويم فعالية التدريب وتقوية التعاون بين المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب والجامعات العربية لاجراء مثل هذه الدراسات والبحوث، وتصلح نتائج هذه البحوث لتكون مادة تدريبية حية الى جانب مساهمتها في إثراء الفكر الأمني.

٤ ـ التقاء علماء النفس والاجتماع والادارة والقانون في البلاد العربية في ندوات أو مؤتمرات دورية لبحث ما تسهم به هذه العلوم في رفع كفاءة التدريب الأمني وفعاليته، فمثلا تلقي الدراسات النفسية والاجتماعية مزيدا من الضوء على مشكلات انحراف الشباب «مثل الجنوح وإدمان المخدرات. .» وطرق علاجها ومن ثم يجب أن يعطي رجل الأمن فكرة واضحة عن هذه الدراسات حتى تتوسع مداركه حول هذا الموضوع، فيستفيد منه عند مواجهة مواقف انحراف الشباب سواء في الشارع أو في المدرسة أو في دور الاصلاح أو غيرها.

٥ ـ يجب أن تكون الموضوعات الفنية والادارية التي يشملها تدريب رجال الأمن مصممة بطريقة علمية وواقعية في نفس الوقت، لكي تناسب مجتمعاتنا من حيث تركيبها الديني والحضاري وتتلاءم مع المشكلات التي تواجهها ـ الحالية منها والمتوقعة ـ على أن هذا لا يعني عدم اقتراض الأساليب الحديثة من الدول الأخرى، فعلى العكس من ذلك، تجب الافادة من جميع الخبرات، ولكن بعد تطويعها لتناسب البيئة العربية وظروفها ومشكلاتها.

٦ ـ تكوين طاقم من المدربين المتخصصين في المجال الأمني، ومتابعة تدريب هؤلاء المدربين وتطوير قدراتهم واطلاعهم المستمر على

الجديد من أساليب التدريب ووسائله والاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص من الممارسين والأكاديميين للمساهمة في إثراء العملية التدريبية وتوسيع الفائدة منها وتبادل هؤلاء المدربين بين البلاد العربية للاستفادة من خبراتهم من ناحية وتنويع تجاربهم من ناحية أخرى.

٧ ـ إنشاء مكتبة أمنية غنية بالكتب والدوريات والبحوث والتقارير التي تغطي موضوعات مختلفة في المجال الأمني، وتوثيق الأنظمة والقرارات والتوصيات الهامة، وإعداد التراجم الملائمة للأعمال العالمية ذات العلاقة.

٨ ـ الاستفادة من قواعد المعلومات المتوفرة بمركز المعلومات بالمركز العربي للدراسات الأمنية وما تحتويه هذه القواعد من بيانات وحقائق واحصاءات تسهم في الموضوعات والمواد التدريبية التي تحتويها البرامج التدريبية المختلفة.

٩ ـ تشجيع التأليف العربي في المجال الأمني، بحيث تكون هناك مراجع عربية تغطي الموضوعات التي تحتاج اليها أجهزة الأمن في تدريب رجالها فنيا وإداريا، وياحبذا لو اشترك فريق من الباحثين من البلاد العربية من أكاديميين وممارسين في إجراء الدراسات الميدانية والمقارنة في هذه الموضوعات، فإن ذلك يثري التدريب الأمني، كما يمد رجال الأمن المعنيين بالقراءات اللازمة في مجال عملهم، عندما يجدون الوقت لذلك.

١٠ ـ تعزيز مجلة «الأمن والحياة» وتشجيع رجال الأمن في الأجهزة المختلفة في البلاد العربية على الكتابة فيها، واجراء مقابلات مع المسئولين في أجهزة الأمن ومناقشتهم في أهم المشكلات

الأمنية المعاصرة وتشجيع رجال الأمن على قراءتها أثناء البرامج التدريبية وبعدها.

١١ - كما يشتمل التدريب على توعية رجال الأمن بدورهم الاجتماعي وتبصيرهم بحقائق المجتمع الذي يعيشون فيه ومبادئه وقيمه وظروفه، فيجب أيضاً توعية المواطنين بالبلاد العربية بدور رجال الأمن، وذلك حتى يكون هناك تعاون بين أجهزة الأمن والجمهور.

الخلاصـــــة:

تناولنا في هذا البحث التدريب في الميادين الأمنية فناقشنا في بداية كلامنا: طبيعة التدريب الأمني، من حيث الدور الذي تلعبه أجهزة الأمن في المجتمعات الحديثة والخصائص التي تتميز بها مجتمعاتنا العربية والتي تزيد من حاجتها للأمن، ومن ثم ضرورة التدريب لاعداد رجال الأمن الملائمين وتزويدهم بالمهارات والقدرات اللازمة لقيامهم بواجباتهم المتوقعة منهم، وبينا أن التدريب السليم تنعكس فوائده على الأفراد وأجهزة الأمن والمجتمع الكبير، ثم عرضنا لأنواع التدريب الأمني وهي:

التدريب الفني: والذي يشمل الجوانب الفنية لوظيفة رجل الأمن ويتم هذا التدريب من خلال برامج الاعداد للخدمة وبرامج التدريب أثناء الخدمة

كما أن هناك التدريب الاداري الذي يعنى بتنمية المهارات القيادية للمديرين والرؤساء.

ثما انتقلنا، بعد ذلك، الى مناقشة الأسلوب العلمي للتدريب الأمني، والذي يتكون من عدة خطوات تبدأ بتحديد الاحتياجات التدريبية، وذلك عن طريق تحليل التنظيم والعمل والأفراد، حتى يكون التدريب موجها لمقابلة احتياجات فعلية، ويأتي بعد ذلك تصميم البرامج التدريبية، والذي يشمل تحديد أهداف التدريب، ووضع محتويات البرنامج وتحديد أساليب التدريب ووسائله، ثم يتم تنفيذ التدريب طبقاً للخطة الموضوعة، وأخيراً يجيء تقويم التدريب ليفحص النتائج المحصلة، فينصب التقويم على البرنامج التدريبي والمتدرب، ويتناول نقاطا عديدة حول سلامة البرنامج وطريقة تنفيذه ورد الفعل عند المتدربين والتغير الذي حدث في معلوماتهم وسلوكهم وأدائهم واتجاهاتهم، وتستخدم في ذلك مقاييس متنوعة كالاختبارات والمشاهدة والاستقصاء.

وأخيراً ختمنا بحثنا بالحديث عن التعاون العربي في مجال التدريب الأمني، واقترحنا عدة نقاط هي ضرورة الاختيار السليم لرجل الأمن، وتوجيه التدريب لمقابلة احتياجات فعلية، واجراء الدراسات والبحوث حول التدريب الأمني، والتقاء العلماء العرب المتخصصين، ومراعاة وملاءمة موضوعات التدريب لطبيعة مجتمعاتنا واحتياجاتنا، وتكوين طاقم من المدربين المتخصصين ومتابعة تطويرهم، وانشاء مكتبة أمنية والاستفادة من قواعد المعلومات المتوفرة وتشجيع التأليف العربي في المجال الأمني وتعميق موضوعات مجلة «الأمن والحياة» وتوعية الجمهور بالدور الذي تقوم به أجهزة الأمن المختلفة

المراجـــــع

أولا: المراجع العربية:

١ ـ التدريب والتطوير: مدخل علمي لفعالية الأفراد والمنظمات. علي محمد عبدالوهاب. الرياض. معهد الادارة العامة. ١٩٨١م.

٢ ـ مجلة الأمن والحياة. العدد الأول. السنة الأولى. شوال ١٤٠٢هـ.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1 - Bouza, A.; Police Administration: Organization and Performance, New York, Pergamon, 1978.

2 - Bunyard, R.S.; Police Organization and Command. Estover, Plymouth: MacDonald & Evons, 1978.

3 - Bunyard, R.S.; Police Management Handbook. London: McGRaw-Hill, 1979.

4 - Garner, G.; Police Supervision: A Common Sense Approach. Springfield, Illinois: C. Thomas, 1981.

5 Peel, J.D.; Fundamentals of Training for Security Officers. Springfield, Illinois: C. Thomas, 1970.

6 Roberg, R.; Police Management and Organizational Behavior: A Contigency Approach. St. Paul: West Pub. Co., 1979.

7 Romano, A.; Transactional Analysis for Police Personnel. Springfield, Illinois: C. Thomas, 1981.

8 Souryal, S.; Police Organization and Administration. New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1981.

9 Sullivan, J.; Introduction to Police Science 3d. ed., New York: Gregg Division, McGraw-Hill, 1977.

10 Vanagunas, S. and Elliott, J.; Administration of Police Organizations. Boston: Allyn & Bacan, 1980.
11 Wainwright, D. and Smith, N.A.; Management in the Police Service. London: Barry Rose, 1978.
12 Wilson, O.W. and Mclaren, R.C.; Police Administration, 4th ed., New York: McGraw-Hill, 1977.